مرتكزات العلاقات السعودية- الامريكية وآفاقها المستقبلية

د. علي محمد حسين

المقدمة:

ترتكز العلاقات السعودية – الامريكية على مجموعة من الفواعل في إطار عملية التفاعل القائمة بين الدولتين بجوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً في سير هذه العلاقات و تتجه بها نحو تحديد طبيعتها سواء كانت تتسم بطابع التعاون أو سواه .

ان البحث في العلاقات الدولية وتحليلها، ولاسيما بين الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تحتل الموقع الاول في النظام السياسي العالمي و دولة "نامية" مثل المملكة العربية السعودية – تنتمي الى منظومة العالم الثالث وفق معايير التطور ومعادلات القوة بين بلدان العالم – وتتطلع الى دور إقليمي واسع في الوقت نفسه، ما يقود الباحث للوقوف أمام مفاهيم متعددة وأطر ومناهج متعددة ومتشعبة في نظرتها وتحليلها لمعادلة العلاقة كتلك التي تربط العربية السعودية بالولايات المتحدة .

إن الأُطر التحليلية ومدارسها الفكرية التي تناولت طبيعة العلاقات بين الدول المتطورة والدول النامية أو الضعيفة، يمكن ان تقرّبنا من فهم طبيعة السياسة الدولية وتفاعلاتها، كما إنها تطرح مفاهيم تعبر عن الواقع التبعي بين الدول المتباينة في التطور ومعايير القوة في علاقاتها المتعددة، وان تلك المفاهيم تفترض بأن الدول تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية عن طريق إعتمادها وسائل وأساليب وسلوكيات متعددة، وهذا يعني أن أهداف السياسة الخارجية للدول

يفترض أن تسعى من بين ما تسعى إليه، حماية الاستقلال والأمن أو المصالح الوطنية.

إذ تشكل المملكة العربية السعودية بسياستها المتعددة التوجهات، النابعة عن ثقلها الاقتصادي والمالي وحجم دورها الإقليمي وطبيعته، حالة جديرة بالدراسة المتعلقة بمسألة التبعية مقابل الاستقلالية في العلاقات بين المركز والأطراف، وبشكل أوسع بالسياسات الخارجية التي تعتمدها الدول النامية أو الصغيرة .. كما تُظهر الشواهد بصورة مباشرة أن العربية السعودية أو غيرها من دول الخليج العربية ذات النظم التقليدية، كانت تسعى الى إقامة علاقات متعددة الاتجاهات لمدة أطول واكثر ثباتاً.

وفي دراسة العلاقة بين دول المركز ودول الأطراف، يظهر عدداً من المقاربات النظرية وان أفضل السبل في تحليل السياسات الخارجية للدول، ولاسيما تلك التي توصف بالدول النامية أو الأقل تطوراً، في استخدام مقاربة نظرية تعددية تأخذ بنظر الاعتبار العديد من رؤى مدرسة الفكر الواقعي في العلاقات الدولية و تحديداً الواقعية الجديدة، غير إنها تتخطاها عبر البحث عن عوامل داخلية خاصة بتلك الدول، إذ تركز بعض المقاربات النظرية من خارج المدرسة الواقعية على صنع القرارات أو على النخب والشخصيات التي تصنع السياسة، ومنها ما ينطلق من منظور أيديولوجي يغلب عليه (الإيحاء الماركسي) – برغم التقاطع بين الفكر الغربي والماركسية – والتي تفترض أن بعض الدول تكون مُسيّطرة و أخرى مُسيطَر اً عليها أو (تابعة) و قد أثبتت مدرسة التبعية – المشار اليها – هذا النمط من العلاقات الدولية.

من هنا تدفعنا ضرورات البحث و التقصي الى ان هناك عوامل ومتغيرات متعددة يمكن ان تؤثر في طبيعة العلاقات السعودية – الامريكية وآفاقها المستقبلية ولكن الى اي مدى تصبح تلك المتغيرات مبعثاً للتناقض والاختلاف

بين واشنطن والرياض أو عوامل بناء وتعاون بين الطرفين، هذا ما سنحاول إثباته في هذه الدراسة التي تنطوي على أربعة مباحث تتناول مرتكزات العلاقات السعودية – الأمريكية في أبعادها الثلاثة السياسية والاقتصادية والأمنية، ومبحث رابع نحاول فيه استشراف آفاقها المستقبلية.

المبحث الأول : المرتكز السياسي

يُعد المرتكز السياسي واحداً من أهم المقومات التي تحدد طبيعة العلاقات الدولية، إذ أن الدول تنطلق في سلوكها السياسي الخارجي من مصالحها وكذلك قوتها في تعاملها مع الفواعل الدولية الاخرى في بيئتها الخارجية.

إذ تشكل القوة محوراً مهماً في العلاقات الدولية، فالقوى الدولية تتصرف على ما يتوفر لديها من إمكانات (مادية – عسكرية).. وترتكز المدرسة الواقعية على هذا المفهوم في دراسة العلاقات الدولية ، وإن امتلاك أسباب القوة[*] واسانيدها يتيح مكانة دولية مميزة، وفي نظر القوى الكبرى تحديداً فإدارة العلاقات بين الدول تعتمد بقدر كبير على عامل القوة، وإن الاخيرة هي التي تفرض الاحترام و السمعة الدوليتين[1].

المطلب الأول: البعد السياسي والروابط المشتركة بين الدولتين

يعود المرتكز السياسي في ترصين أسس التحالف والشراكة وتعزيزهما بين العربية السعودية والولايات المتحدة تاريخياً الى حقبة الحرب الباردة والمتمثل في رؤية الدولتين المشتركة للخطر الشيوعي ممثلاً بالاتحاد السوفياتي و تحالفهما لمواجهته[2] ففي العقود الثلاثة الاولى من الحرب الباردة ، وظّفت الولايات المتحدة القوى الاسلامية و الانظمة المحافظة في منطقة الشرق الاوسط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في مواجهة الاتحاد السوفياتي وخطر تمدد الشيوعية، لاسيما بعد احتلال الاخير لأفغانستان عام 1979، الأمر

الذي أفضى افتراضاً الى تفعيل فكرة الجهاد في الاسلام كونها تُعد ركناً اساسياً من أركان العقيدة الاسلامية[3]، والتي بإمكانها أن تكون معادلاً نوعياً ازاء إمكانيات و قدرات دولة عظمى بحجم الاتحاد السوفياتي، وإن ما حصل عزّز الروابط السياسية عن طريق التوظيف والتخادم بين الدولتين، لاسيما ما سبقه من تغيير دراماتيكي في ايران وما أحدثته الثورة الايرانية الاسلامية من مخاطر شديدة الوطئة على النظم الخليجية وما تلا ذلك من أحداث كان من بين أهمها أزمة الرهائن الامريكيين و محاولات القيادة الايرانية نشر أفكار الثورة في المحيط الإقليمي، مما هدّد إستقرار النظم الحاكمة في منطقة الخليج العربي.

الامـــــر الذي أفضى فيما بعد الى إنطلاق نظرية (الحزام الاخضر **The Green Belt**) والتي تقوم على فكرة تحالف من دول إسلامية، لمنع الاتحاد السوفياتي من الوصول الى المياه الدافئة ومنابع النفط في الخليج، وبموجب هذه النظرية، قام (زبغنيو برجنسكي) مستشار الامن القومي في إدارة الرئيس كارتر بزيارة معسكرات (المجاهدين) الافغان في باكستان إذ توصل هناك الى صيغة لإجبار الاتحاد السوفياتي على الانسحاب من افغانستان، تقوم السعودية بموجبها بتقديم المال، وتقوم الاستخبارات المركزية الامريكية بتدريب (المجاهدين) الافغان، وتقوم كل من مصر والمغرب بعملية شراء الاسلحة من الاسواق العالمية، أما الاستخبارات العسكرية الباكستانية فتعمل على التنسيق لوجستياً بين جميع الاطراف على الارض[4] وقد أدت هذه الخطة و التي بدأت في أعقاب الاحتلال السوفياتي لأفغانستان الى هزيمة الأخير وارغامه على الانسحاب منها في عام **1989**[5] و تبعاً لذلك ، يبدو أن العربية السعودية كانت وبلا شك، من الفواعل الاساسية في هذه الاستراتيجية نظراً لقدراتها المالية اولاً، ومكانتها في العالم الاسلامي ثانياً، مما جعلها تشكل عنصراً فاعلاً في السياسات الامريكية في المنطقة و في رؤية و إدراك صانع القرار الامريكي.

ولتأكيد أهمية تحالفها مع العربية السعودية في مواجهة الاتحاد السوفياتي، قامت إدارة الرئيس رونالد ريغان بتزويد الرياض بطائرات الانذار المبكر (اواكس) عام 1981، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها اسرائيل و أصدقائها في الكونجرس[6] كما أنها نجحت الى حد ما عن طريق استراتيجية توازن القوى في اثناء حقبة ثمانينيات القرن الماضي، من إنهاك القوتين الإقليميتين العراق و ايران في اثناء حرب الثمانية اعوام[7].

مع انتهاء الحرب الباردة، جددت الولايات المتحدة الامريكية حماية مصالحها في الخليج العربي ومنع اي قوة إقليمية او دولية من السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية، وقد تجلى ذلك الالتزام في إخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، ثم انتقلت الى المرحلة الثانية من المواجهة مع القوى الإقليمية الفاعلة، باعتمادها (سياسة الاحتواء المزدوج) حيال كل من العراق وايران التي وضعها(مارتن إنديك) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في ادارة الرئيس (بيل كيلنتون)[8] في مقابل ذلك – كانت العربية السعودية في العموم متوافقة مع هذه السياسة، بل و داعمة لاحتواء هاتين القوتين الإقليميتين، ولكن دون إدراك الفارق الموضوعي بين ايران و العراق و تأثير هذين الفاعلين في الأمن الإقليمي، إذ لم تدرك المملكة خطورة وضع العراق في خانة ايران بتلك السياسة الامريكية، إلا أنها ادركت فيما بعد خطورة إنسياقها وراء هذه السياسة بعد إحتلال العراق و تدمير قدراته من قبل الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، وعلى لسان وزير خارجيتها السابق الامير سعود الفيصل "بأن الولايات المتحدة قدمت العراق على طبق من ذهب الى ايران" [9].

فمن المفيد القول بأن المملكة العربية السعودية وحقيقة موقفها من الاحتلال الامريكي للعراق مع قوى عربية اخرى، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، هي من وضعت العراق تحت النفوذ الإيراني واتخاذ خيار إستبعاده عن

منظومة الأمن الخليجي. في مقابل شروع إيران في جعل العراق دولة إمتداد لنفوذها في المنطقة عن طريق تقوية وتوسيع علاقاتها معه بما يجعله دولة لا تخطى بالقبول الإقليمي الخليجي[10] بما يخدم المشروع الإيراني الإقليمي والاهداف التي تسعى إيران الى تحقيقها ويأتي في مقدمها النفوذ الإيراني الإقليمي الذي يبدأ من العراق بما يؤمن لها مطلباً طالما إنتظرته، إذ تريد إيران عراقاً مسالماً لا يشكل تهديداً لأمنها القومي، وأن يكون لها فيه (حق الفيتو) عبر حلفاءها لأي قرار يتخذه العراق يضرّ بمصالحها[11].

وفي ظل معادلة الأمن التي تتخذ من العراق ساحة جدّل بين القوى الإقليمية، عملت إيران على إستحداث مجموعة من التهديدات بأنماطها المختلفة من أجل صياغة مجالات فعل أدائي لها في منظومة الأمن الخليجي، بما في ذلك إستغلال التناقضات الخليجية– العراقية لصالحها، إنطلاقاً من رؤية مفادها أن المنظومة الخليجية لو تحقق لها الاستقرار، فأن ذلك سيفضي الى النيل من مكانة إيران و قدرتها على الانسجام في الإقليم وهذا ما يصح على موقف القيادة الإيرانية من الهيمنة الامريكية على أمن الخليج أو الدعوة الى قيام منظومة أمن أسلامية خليجية يكون لإيران فيها حضوراً فاعلاً، تلك المعطيات دفعت بأتجاه دعوة المملكة العربية السعودية الى الحاجة الى التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لمقاومة وتقليص النفوذ والتدخل الإيرانيين في العراق وإن العمل مع الولايات المتحدة لتقليص النفوذ الإيراني في العراق هو اولوية استراتيجية للحكومة السعودية[12].

إن تمدد إيران و توسيع طموحاتها الإقليمية، لا يمكن تفسيرها إلا على أساس إنه أمر طبيعي يتفق و حقائق القوة التي تمتلكها قياساً بما يتوافر من قدرات لدى قوى إقليمية يعينها، إذ تصاعدت طموحات إيران الإقليمية بعد إحتلال العراق عام 2003 بالتزامن مع تنامي قوتها، في مقابل ضعف عوامل

القوة العراقية وإستطاعت أن تعزز نفوذها في العراق بحكم العلاقات التاريخية مع القوى السياسية الفاعلة في العملية السياسية، الأمر الذي أحدّث تغيراً في المعادلة الإقليمية لصالح إيران، أي ما يمكن قوله إنها وجدت بيئة مستقرة و مناسبة لتشرع بالتمدد والنفوذ بغية تحقيق مشروعها الإقليمي كقوة مهمة تسعى الى أداء ادوار تتناسب وهذا المشروع، في مقابل ضعف النظام العربي الرسمي المتمثل بالجامعة العربية وفشله تبعاً لذلك، في تحقيق أي مشروع سياسي أو إقليمي أو أمني جامع، ما يقضي الى توسع إيران في أدوارها الإقليمية في المنطقة والذي رأت فيه السعودية محاولة لتقويض الاستقرار الإقليمي وفرض حقائق القوة.

كما أن السعودية لم تظهر من جانبها، و معها العديد من الدول العربية ترحيباً بالعراق، إذ تأخرت كثيراً في إرسال بعثتها الدبلوماسية الى بغداد حتى عام 2015، على الرغم من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على الرياض بهذا الاتجاه بوصفها البلد المحتل.

ومن جانب آخر، فأن الولايات المتحدة فقدت جزءاً من قدراتها على التأثير والتنافس في المنطقة و راحت تنسحب من تفاعلات مهمة في الشرق الاوسط، مما جعلها تساوم إيران على برنامجها النووي، أو ما يمكن قوله من جانب آخر، أنها لجأت الى توظيف الدور الإيراني للاسهام في حل بعض الأزمات الإقليمية[13] الأمر الذي دفع الرئيس الامريكي (باراك أوباما) بأتجاه عدم التعرضّ لإيران و تحميلها كل المسؤولية في الشأن الإقليمي، بل لجأ في شباط/فبراير 2016 الى الطلب من القيادة السعودية الى إيجاد لغة حوار مشتركة في التعامل مع إيران بما يخدم التفاعلات الإقليمية، وأثناء حضوره قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في 20 نيسان/أبريل 2016، كرّر الرئيس اوباما دعوته، محملاً المسؤولية لموجة الصراع الطائفي القائمة بين

السعودية وإيران، وضرورة حل المشكلات البينية بعيداً عن تأجيج الطائفية موجهاً اللوم الى الحكومة السعودية[14] فضلاً عن التصريحات التي أدلى بها لمجلة (The Atlantic) والتي شن فيها هجوماً لافتاً على العديد من حلفاء الولايات المتحدة و لاسيما الخليجيين، إذ وصف السعودية بمصدر التطرف والارهاب، وألقى عليها صفة الراكب المجاني أو المنتفع المجاني.(Free Riders) قائلاً "إنهم يتاجرون وينتفعون من الحرب على الارهاب دون المشاركة فيها، مؤكداً أن دول الخليج تنتفع بالمجان عن طريق دعوة أمريكا للتحرك دون أن تشارك بنفسها"[15] .

ولعلنا لا نجانب الصواب هنا إذا قلنا بأن مداخل التوتر في العلاقات السعودية– الامريكية لم تكن وليدة اللحظة، وأنما جاءت نتيجة تراكمات ممتدة بدأت منذ وصول الرئيس اوباما الى سدة السلطة عام 2009 و تفاقمت بسبب العديد من الأزمات الإقليمية في الشرق الاوسط، إذ كان إصراره على مبدأ إشتراك الخصوم في المنطقة يثير حفيظة صناع القرار في السعودية، بوصفه تعاون أمريكي مع خصومها في المنطقة. غير أن أسباب التوتر بين الطرفين تأتي بالدرجة الأولى من فقدان ثقة السعودية وإستيائها من موقف إدارة الرئيس اوباما عندما تخلت عن حليفها الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك في أعقاب (ثورات الربيع العربي)، كما تخلت من قبله عن حليفها شاه إيران في أعقاب الثورة الإيرانية، فضلاً عن الموقف الامريكي الحذر والمتردد من الأزمة السورية الذي كثيراً ما يثير إستياء القيادة السعودية وإمتعاضها من الولايات المتحدة، لاسيما بعد عدول الرئيس اوباما عن توجيه ضربة عسكرية الى القوات السورية، وقد عبر عن هذا الاستياء السفير السعودي في واشنطن عادل الجبير وزير الخارجية الحالي قائلاً "أن إيران هي القوة الكبرى الجديدة في الشرق الاوسط، و الولايات المتحدة هي القوة القديمة"[16].

أن تراجع إدارة الرئيس اوباما عن تهديداتها بتوجيه ضربة عسكرية الى قوات النظام السوري عام 2013، زاد من مشاعر الاحباط لدى السعودية والاتجاه نحو فقدان الثقة بتحالفها مع الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها تعيد التوزان في علاقاتها مع الولايات المتحدة لاعتقادها بأن علاقاتها الخاصة مع واشنطن لم تعد خاصة في ظل إدارة اوباما[17].

وعليه، بدأ السعوديون يتجهون الى قدر من الاستقلالية في سلوكهم السياسي الخارجي، لاسيما بعد أن وصل التوتر ذروته في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني مع دول مجموعة 5+1، وهو ما دفع القيادة السعودية الى الشروع في إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة وفق معادلات جديدة بعد تراجع إهتمامات إدارة اوباما في المنطقة وتخليها عنها لصالح إيران على حساب السعودية.

وقد قادهم هذا الادراك الى رسم سياسات جديدة في المنطقة تضع السعودية في موقع الند لإيران أو موزاناً لها بتسويق نفسها راعياً لمصالح المسلمين في الشرق الاوسط والعالم، وقد بدأت تلك السياسات بأنطلاق ما يسمى بـ(عاصفة الحزم) والتحالف العربي ومن ثم التحالف الاسلامي العسكري ضد الارهاب والعمل على بناء علاقات إقتصادية مع العديد من التكتلات العالمية.

المطلب الثاني: الدور السعودي والتحولات الجديدة ما بعد الحرب الباردة

في عقد التسعينيات من القرن الماضي وتحديداً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية المواجهة بين الشرق والغرب، كان هناك ظهوراً لدول جديدة واندماج دول أخرى، مع ظهور صراعات وتحديات وحالات تنافس إقليمي ودولي جديدة تتطلب وضع استراتيجيات مواجهة جديدة وانماط لتحالفات جديدة تتناسب ومستوى التغير وما يفرضه من تحديات. إذ كان لابُد للملكة العربية

السعودية بوصفها دولة مهمة في محيطها الإقليمي، إن تحتل موقعاً في سلم تلك التحديات.

ومن هنا يمكن القول بأن السعودية و بدعم من الولايات المتحدة الامريكية قد أدت دوراً مهماً في التنافس الذي كان يجري بين تركيا وإيران في منطقة آسيا الوسطى الأسلامية، وإنطلاقاً من (نظرية المباريات) بوصفها شكلاً من أشكال التنافس في دراسة العلاقات الدولية ترتكز على المدرسة الواقعة، والتي ترى أن الواقعيين ينظرون الى السياسة الدولية كما هي، لا كما يجب أن تكون[18] فأن مخرجات أفعال الدول تتعلق بشقين أساسيين، الاول هو قوتها الأقتصادية والثانية قوتها العسكرية، وبما أن هناك علاقة إرتباطية بي النشاط الفعلي للدولة وقوتها المادية، فقد أدى الاقتصاد السعودي دوراً مهماً أكد على فاعلية السياسة الخارجية السعودية، كما يمكن القول في هذه المرحلة، أن نجاح السعودية في تطبيق بنود القرارات الدولية حيال العراق والحد من نشاط إيران الإقليمي، كانت هي الدلالات الأوضح على قدرة المملكة في التصرف على المستويين الإقليمي والدولي، بمعنى أن النظام الدولي الجديد القائم على توزيع القوة، يؤثر تأثيراً كبيراً في السياسة الخارجية للدول المشكّلة لهذا النظام، و بقدر ما يؤثر النظام العالمي أو البيئة الخارجية في سلوك الدول، فأنه يبعث على تثوير قدراتها الداخلية لتشكيل فاعلية خارجية[19].

بتحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية أثناء الحرب الباردة، إكتسبت المملكة العربية السعودية ميزات عزّزت أُسس العلاقة والروابط المشتركة بين الطرفين، عن طريق أدائها لدورين أساسيين، الاول يتعلق بالخطر الشيوعي وإمتداداته في الشرق الاوسط، بما يمكن أن يصيب الانظمة التقليدية، ولاسيما الخليجية من طغيان الفكر الماركسي الذي أطاح بالعديد من النظم السياسية في المنطقة العربية[20] أما الثاني، فيتعلق بما نتج عن معظم الهزات التي شهدها سوق

النفط ابتداءً بأستعمال النفط كسلاح، متمثلاً بالحظر العربي النفطي على الدول الغربية المساندة لإسرائيل أثناء حرب تشرين 1973، وصولاً الى تعويض خسارة الاسواق العالمية للنفط الإيراني حين فرضت إدارة الرئيس اوباما بالتعاون مع الاتحاد الأوربي حظراً على تصدير النفط الإيراني بسبب أزمة البرنامج النووي في عامي 2012 و 2013[21].

ومن الملاحظ أن الدور الاول الذي أشرنا اليه قد انتهى مع تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أن الدول الثاني المتصل بتأمين إمدادات الطاقة، فأنه ما يزال مستمراً الى الآن.

غير أن السعودية من جانب آخر، لم تدرك أن سياسة الاعتماد الامريكي النفطي على دول المنطقة سوف لن يطول كثيراً، إذ كانت واشنطن تخطط لتقليل إعتمادها على نفط الدول المصدرة للنفط (اوبيك)، ولاسيما النفط السعودي عن طريق تنويع وارداتها وزياته من دول غير أعضاء مثل روسيا والمكسيك وكندا والنرويج، كذلك الحال فيما يتعلق بالنفط الصخري كبدائل عن النفط الاستخراجي (الاحفوري)، لاسيما بعد تصاعد نفوذ حركات الاسلام السياسي في منطقة الشرق الاوسط وبدء الترويج لفكرة صراع الحضارات[22] مما جعل الولايات المتحدة تتحوط من إحتمال وقوع إضطرابات وإنقطاع واردات النفط من المنطقة العربية، لذلك حثت الشركات الامريكية على زيادة استثماراتها في حقول نفط بحر قزوين والتركيز على الاكتشافات الجديدة في شمال افريقيا، كما توجهت نحو تشجيع روسيا على تأهيل منشآتها النفطية وزيادة حصتها في السوق العالمية على حساب دول (اوبيك) وعلى رأسها المملكة العربية السعودية[23].

تلك السياسة، أثرت بصورة كبيرة في المملكة لجهة إدخالها في مواجهات عديدة مع المنتجين الآخرين للحفاظ على أسعار مقبولة من جهة، والدفاع عن حصتها النفطية في السوق العالمية من جهة اخرى، وأثناء تلك

المرحلة، ظلت ملتزمة بتفاهماتها مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأمين إمدادات نفط كافية وبأسعار معقولة من جهة أخرى، بالتزامن مع سعيها لمواجهة متاعبها المالية الناجمة أساساً عن حجم النفقات على حر الكويت 1991، ولذلك ظل النفط في السياسة السعودية، لا يشكل سلعة ربحية للاقتصاد السعودي فحسب، بل بات بشكل ايضاً عنصراً فاعلاً في سياستها الخارجية[24] كانت المواجهة الاولى مع فنزويلا بين الاعوام 1996–1997 حين تمكنت الاخيرة من زيادة حصتها النفطية الى 3مليون برميل يومياً فأزاحت السعودية عن مكانتها كأول دولة منتجة و مصدرة الى السوق الامريكية، وكان من نتائج هذه المواجهة تمكن السعودية من زيادة معدل إنتاجها بمعدل مليون برميل يومياً، الأمر الذي أدى الى تراجع فنزويلا عن سياستها النفطية في مقابل إستعادة السعودية مكانتها في الاسواق العالمية، غير أن السياسية النفطية السعودية، و على هذا النحو، إنما تسببت في تدمير إقتصادات دول نفطية متعددة، لاسيما تلك التي تتخذ من المواجهة مع الولايات المتحدة عنواناً لسياستها الخارجية، وكان العراق وإيران وليبيا وفنزويلا من بين أهم الدول التي تضررت من السياسة النفطية السعودية، إذ إنعكس ذلك على نجاح الولايات المتحدة في ضرب المنتجين الكبار بعضهم بالبعض الآخر، مما ترتب على ذلك انهيار أسعار النفط عام 1998 [25] .

وبذلك، فقد إعتقد إدارة الرئيس بوش الأب، أن حرب الكويت قد فتحت الطريق لإنهاء الصراع في الشرق الاوسط، ففي آذار/مارس ١٩٩١ خاطب الرئيس بوش إجتماعاً للكونجرس بمناسبة إنتهاء حرب الكويت قائلاً "علينا فعل كل ما بوسعنا لردم الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينين، لقد أزف الوقت لوضع نهاية للصراع العربي–الاسرائيلي.. وحتى

تصبح هذه الفرصة حقيقية، على العرب تعليق مقاطعتهم لإسرائيل إقتصادياً وعلى الاسرائيليين تجميد الاستيطان في الاراضي المحتلة"[26] .

وبالتوافق مع ما تقدم، وبتأييد قوي من القيادة السعودية، سعى الوزير بيكر الى إطلاق مفاوضات مدريد مستفيداً من نتائج حرب الكويت التي أفضت الى تعزيز موقف (دول الاعتدال العربي)، ومن جانبه، بدأ الرئيس بوش يمارس ضغطاً على إسرائيل بربط الضمانات المالية للديون الأمريكية (وهي المخصصة لتوطين اليهود السوفيات في اسرائيل) بالتقدم في مفاوضات السلام، وقد أشار الوزير بيكر بأن الملك فهد بدا مستعداً لتولي موقع القيادة في عملية السلام، إذ أبلغ الأخير الوزير بيكر بأستعداده الموافقة على إقامة علاقات إقتصادية ودبلوماسية كاملة مع اسرائيل، شرط قيام وطن للفلسطينيين(*) وقال "نرغب في التوصل الى تسوية للمرة الاولى و الأخيرة للمشكلة العربية –الاسرائيلية.. وربما أراد الله أن تكون أزمة الكويت وسلوك صدام حسين منصّة إنطلاق لحل هذه القضية الكبرى" [27].

وهكذا، أسفرت تلك التوافقات عن عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ثم ادى ذلك الى مفاوضات بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة النرويجية اوسلو عبر قنوات سرية عام ١٩٩٣ ثم إتفاقية وادي عربة بين الاردن و اسرائيل عام ١٩٩٤، ثم قيام السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي رفع المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة عن اسرائيل إنعكاساً لما تحقق من (إنفراج) في عملية السلام[28].

المطلب الثالث: أحداث آيلول 2001 وحدود تأثيرها على التحالف بين الدولتين

مع أحداث آيلول/سبتمبر 2001، أصبح من الطبيعي أن يزداد التوتر في العلاقات السعودية– الامريكية وتصاعد الدعوات في الغرب بضرورة تغيير

أنظمة الشرق الاوسط و إعادة رسم خرائط جديدة على خلاف الخرائط التي رسمتها إتفاقية (سايكس بيكو) بعد الحرب العالمية الأولى، وساد نوع من عدم الوضوح في السياسة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية، ومرّد ذلك يعود الى أن 15 من المهاجمين التسعة عشر هم من أصول سعودية، فضلاً عن أن زعيم تنظيم القاعدة (إسامة بن لادن) هو سعودي الأَصل الأمر الذي حّمل المملكة تداعيات تلك الاحداث ووضعها مواضع الاتهام لكي تحملها جزء من المسؤولية عما حدث[29].

ذلك الأمر، أرغم الملك عبدالله بن عبد العزيز على القبول بأمساك المؤسسة الملكية السعودية وزمام سياسة الحكومة لمواجهة تداعيات تلك الاحداث التي سببت شرخاً في العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، إذ بات يعلن عن إتهامات و شكوك متبادلة وضعت البلدين لأول مرة في مسار تصادمي بعد أن إتهمت واشنطن الرياض بالفشل في ضبط سلوك الجماعات الاسلامية المتطرفة، فيما أدانتها السعودية بفرض قيمتها وإملاء طريقة تفكير دون مراعات آُثارها على المجتمع السعودي[30].

ولعلنا لا نجانب الحقيقة هنا، إذا قلنا أن تجاهل الطرفين، السعودي والامريكي لجذور المشكلة التي بدأت مع الحرب ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان، إذ فقدت الولايات المتحدة في خاتمة الصراع إهتمامها بهذا البلد الذي تركته في حالة فوضى وعدم إستقرار وأختارت أن تتجاهل الأخطار الآتية منه، في مقابل تجاهل الرياض وجود (مجاهدين) سعوديين ينشطون في البوسنة والشيشان والتداعيات الناجمة عن ذلك.

فضلاً عن ذلك، وسعياً الى تحقيق أهداف جيوسياسية مشتركة، قبلت واشنطن، بل وشجعت بفاعلية حركة التبشير الاسلامي السعودي، فيما عضدت

الرياض، بغية سيطرتها على الداخل السعودي، معظم العناصر الراديكالية داخل المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية[31].

وإنطلاقاً من هذه الرؤية، تقاسم البلدان المسؤولية بشأن الترويج لمكاسب قصيرة الأجل، قادت الى أحداث ايلول 2001، وما خلّف ذلك من تداعيات خطيرة على المعادلة الإقليمية في المنطقة، لاسيما إحتلال العراق الذي خلق مشكلات أخرى للبادان، إذ أدى فشل السياسات الامريكية في إعادة بناء العراق ما بعد الاحتلال الى آثار كارثية للولايات المتحدة ودول المنطقة، كما أشعّل صراعاً مذهبياً أحدث ضرراً بالغاً بالاستقرار الإقليمي، إذ كان هاجس السعودية في أن تجد نفسها في مواجهة إحتمال تقسيم العراق بالتزامن مع زيادة النفوذ الإيراني فيه وفي مناطق أخرى من الشرق الاوسط، وقد يشكل العراق مع إيران تهديداً مشتركاً في الخليج حسب الرؤية السعودية، إذ يعتمد هذا التهديد المشترك على العراق على الرغم من إنه يّعد مؤهلاً للقيادة الإقليمية، فأنه في ظل علاقاته مع إيران سيكون مؤثراً على معادلة الأمن الإقليمي في ظل التقاطع و الاختلاف في الاتجاهات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وإيران والعراق من جهة أخرى[32].

فضلاً عن حتمية توافر قواعد جديدة لتنظيم القاعدة للانطلاق منها في التخطيط لنشاطات إرهابية وتنفيذها[33] وقد يكون للقيادة السعودية بقدر أو بآخر، دور في تمويلها إنسياقاً أو نئياً عن النفس نتيجة الضغوط التي يمليها الداخل السعودي ممثلاً بـ (المؤسسة الدينية الصحوية) أو حتى المؤسسة الرسمية التي تبدي تعاطفاً مع التيار الديني السلفي الجهادي.

وهكذا، بدأت موجة جديدة من العنف المسلح يقوده تنظيم القاعدة و إمتداداته في منطقة الشرق الاوسط، في مقابل قيام إدارة الرئيس دبليو بوش الى

بناء تحالفات جديدة لمكافحة الارهاب و التطرّف على قاعدة (إما أن تكون معنا او مع الارهاب)[34].

فكيف تعامل صانع القرار السعودي مع الأزمة الناشئة في العلاقة مع الولايات المتحدة؟ في إطار اعادة أسس التحالف و الشراكة بين الطرفين.

وقد كانت اولى محاولات المملكة العربية السعودية لأحتواء الضرر الذي لحق بتحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية، قيام ولى العهد الأمير عبدالله بطرح مبادرة السلام العربية في مؤتمر قمة بيروت عام 2002، سعياً منه الى تجديد خط الاعتدال الذي ألزمت المملكة نفسها فيه، حتى ذهبت هذه المبادرة الى مستوى الاعتراف بإسرائيل وتصحيح العلاقات معها، غير أن تلك المبادرة لم تلقي إهتماماً كبيراً لا في إسرائيل ولا في الولايات المتحدة التي كانت منشغلة بأولوية الاعداد لغزو العراق و توسيع جبهات الحرب على الارهاب[35].

وعلى الرغم من رفض القيادة السعودية السماح للولايات المتحدة بأستخدام اراضيها في الحملة العسكرية على أفغانستان بسبب المعارضة الداخلية، والذي فاقم من أزمة الثقة بين الطرفين، فأنها دعمت قرار مجلس الأمن الذي عدّ الحرب الامريكية على أفغانستان بمعزلة دفاع عن النفس في مواجهة عمل إرهابي، كما عارضت السعودية قرار الحرب على العراق، مع إنها سمحت للقوات الامريكية بأستخدام أجوائها في العلميات العسكرية ضده[36] ما يبعث على القول، بأن معادلة التحالف والروابط المشتركة بين الدولتين وفق هذه المعطيات، تبقى قائمة على الرغم من حالات الخلل التي آصابتها جراء تزايد أزمة الثقة التي إنتابت العلاقة بسبب تداعيات هجمات آيلول 2001.

وخاتمة القول، لابد من الإشارة هنا أن الحكومة السعودية تتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية عن تزايد ظاهرة الارهاب والتطرف نتيجة تعاملها الاستثنائي مع الجماعات السلفية الجهادية المسلحة الذين إنخرطوا في العلميات الارهابية

في الداخل والخارج، فضلاً عن البرامج التي اعتمدتها (لجنة النصح والارشاد) بتقديم حوافز مادية مغرية لهذه العناصر العائدين من (سجن غوانتنامو) وهي حوافز لم يحظى بها آخرون من المعارضة ممن لم يحملوا السلاح ويهددوا الأمن بقول أو فعل، إذ تقوم هذه الازدواجية في التعامل، على قاعدة التمييز بين العناصر المحسوبة على معسكر السلطة، والعناصر الخارجة عنها، فمهما بلغت أخطاء العناصر السلفية من ذوي الأصول النجدية، فأنها تبقى قابلة للأستيعاب، فلا غرابة أن تلوذ العائلة المالكة السعودية بالصمت حيال فتاوي التكفير التي تصدر من علماء سلفيين متشددين من هنا وهناك[37].

ومن جانب آخر، فقد كشفت أحداث آيلول 2001 عن تراجع مشروع الهيمنة الامريكية على العالم عبر قصورها الأمني و عجزها عن التنبؤ بمثل هذه الاحداث والتي عبرّت في جوهرها عن زوال القطب الامريكي المهيمن كما يرى (دافيد رونوكوف) الباحث المعروف في مؤسسة (كارنجي للسلام) الامريكية، بأن أحداث ايلول 2001 قد عرّت مشروع الهيمنة الامريكية من أسانيده الاخلاقية، بعدما أظهرت عجزها في تنفيذه على أرض الواقع، عبر إجبار الآخرين طوعاً أو قسراً على الانصياع لتلك الهيمنة ، بعدما بات من الواضح بوجود فجوة بين حيازة مقومات القوة الشاملة و القدرة الموضوعية على توظيفها لتحقيق مشروع الهيمنة[38].

ومن دلالات تراجع الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث ايلول 2001 على المستويين الإقليمي و الدولي، أن الحرب الامريكية على الارهاب، عدّت كل مسلمي العالم إرهابيون وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون الخليجي، على قاعدة (من لم يكون معنا فهو ضدنا)، فكانت نماذج التطبيق في أفغانستان والعراق، إذ لم تجلب تلك الحملة للولايات المتحدة الامريكية سوى الكوارث والخسائر والمهانة، وإسقاط الهيبة على المستوى الدولي وكانت بداية النهاية

لحقبة الاحادية القطبية التي إختصت بها الولايات المتحدة الامريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة [39].

كما تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية على الشرعية الدولية المتمثلة بأختصاصات الامم المتحدة، وهو توجه جديد لسياسة واشنطن عقب احداث ايلول 2001، مخالفاً لكل التدخلات العسكرية والحروب الكبرى التي سبقت الغزو الامريكي للعراق وإحتلاله عام 2003، والتي تمت في إطار الشرعية الدولية، وبدور كبير لمجلس الأمن و الامم المتحدة، وبتوافق دولي وصل الى مستوى التحالف العالمي الموسع، فأن ذلك الغزو تم دون شرعية دولية وكسر كل قواعد إدارة العلاقات الدولية التي إستقرت منذ صدور ميثاق الامم المتحدة عام 1945، مستغلة بذلك تفوقها العسكري و آلتها الحربية العنيفة و تفردها في قيادة النظام العالمي [40].

المبحث الثاني: المرتكز الاقتصادي

تتخلص المصالح المشتركة التي تقوم عليها العلاقات السعودية – الأمريكية في عدد من المجالات، ويأتي البعد الاقتصادي ، واحداً من بين أهم المرتكزات التي قامت عليها العلاقات بين البلدين .

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والمصالح المشتركة

ومهما اختلفت أشكال التعبير عن طبيعة العلاقات السعودية – الامريكية، فأن الطابع المركزي للتحالف الذي يربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الامريكية، إفترض وجود إلتقاء في المصالح منذ بدء العلاقة. وقد أثبتت الاحداث والتطورات أن مصالح السعودية في علاقتها بالولايات المتحدة تمثلت في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ككل، والتي تشمل حصول المملكة على التعاون الامريكي في مجال التكنولوجيا والخبرة الفنية لضمان نجاح برامج التنمية وخططها التي تضطلع بها، فضلاً عن

ضمان استقرار النظام السعودي وأمن المملكة ضد التهديدات الخارجية، وكذلك ضمان إستقرار المنطقة كركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي[41].

ومع إنبثاق الشروط السياسية المتصلة بالنظام العالمي الجديد، وهو رؤية لعالم ما بعد الحرب الباردة رسم ملامحها الرئيس جورج بوش الأب ، باتت الحاجة الى حل ما يسمى بالصراع الفلسطيني– الإسرائيلي اكثر إلحاحاً مع هزيمة العراق في حرب الكويت عام 1991، تلك الحرب التي خلقت من وجهة النظر الامريكية، فرصة غير مسبوقة لدعم عملية السلام بين العرب وإسرائيل، إذ دعت إدارة الرئيس بوش الأب، ورداً على ربط الرئيس السابق صدام حسين بين احتلال الكويت و الصراع العربي– الإسرائيلي، تعهد وزير الخارجية الامريكي (جيمس بيكر) مراراً بأن تسعى الولايات المتحدة الى إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط بمجرد إنتهاء أزمة الكويت، وقد أكد الرئيس بوش الاتجاه نفسه في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر 1990[42].

في مقابل ذلك، وكنتيجة لتداعيات ما بعد حرب الكويت التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، ساد شعور في الاوساط العربية الرسمية، لاسيما (دول الاعتدال العربي) بوجود فرصة للسلام في الشرق الاوسط وغيره من مناطق العالم المتأزمة، إذ خلق إنتهاء الحرب الباردة وحرب الكويت مناخاً إستراتيجياً جديداً يتيح الفرصة لاستقرار اكبر في المنطقة، ومن اجل وضع خطة للتسوية في مؤتمر مدريد للسلام، صاغت الولايات المتحدة مقاربة تنطوي على خطين من المفاوضات بين فلسطينيّ الارض المحتلة من جهة و بين إسرائيل والدول العربية المجاورة من جهة اخرى[43].

ولكي توافق إسرائيل على المفاوضات، فرضت مجموعة من الشروط التي قبل بها الوزير بيكر، كان من بينها أن تقتصر المشاركة في المفاوضات على فلسطيني الصفة الغربية و قطاع غزة وأن تنافس إسرائيل حصرياً لتسوية إنتقالية لحكم ذاتي

مع الفلسطينيين إذ ارادت إسرائيل أن يفضي مؤتمر مدريد فوراً الى مفاوضات مباشرة تسير بهذا الاتجاه[44].

أما مصالح الحليف الامريكي، فقد إقتصرت على البعد الاقتصادي في العلاقة، وهذا ما أكده العديد من المعنيين بشؤون العلاقات السعودية – الامريكية، إذ يؤكد أصحاب هذا الرأي، أن الأمريكيين ينظرون الى العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بالسعودية "علاقة إقتصادية أساساً، وأن النفط وموقع الشركات الامريكية المهيمن على النفط السعودي، شاركا في خلق إهتمام رسمي أمريكي بالمملكة، فالعلاقة منذ البدء بين البلدين تضمنت معطيات إقتصادية/نفطية، ومن غير المعقول أن يكون السعوديون قد فهموها بشكل مختلف" [45].

فبينما تعطي السعودية البُعد الأمني والسياسي والعسكري الأولوية في علاقتها مع الولايات المتحدة، وتنظر اليها كونها علاقات تحالفية خاصة تقوم على مصالح الأمن المشتركة والعداء المشترك للشيوعية والقوى الراديكالية في المنطقة، فأن الولايات المتحدة تولي مصالحها الأقتصادية والاستراتيجية المرتبطة بالنفط الاهتمام الأول .

ومن هنا ينبع الاختلال في فهم العلاقة بين الطابع الاقتصادي للنظرة الامريكية، وبين الطابع الشمولي للفهم السعودي [46] .

إلا أن مركزية الرابط الإقتصادي للولايات المتحدة، لا يستبعد أن يدفع الولايات المتحدة الى رؤية المملكة العربية السعودية كشريك سياسي، ولكن بدون حساب النفط، ليس هناك ما يدفع الأولى الى إقامة صلات ذات ميزة خاصة مع بلد كالسعودية يعاني من الطابع الصحراوي الغالب ومن ضآلة عدد السكان، كما أن توظيف الدور السعودي في إطار الاستراتيجية الأمريكية الشرق

أوسطية في مثل هذا السياق، فأنها أيضاً تقوم على الاقتصاد، ما دامت السعودية كقوة كبرى نفطية ومالية ، هي الوحيدة القادرة على الاضطلاع بها [47].

لذلك، من المفيد القول، أنه على الرغم من عدم إمكانية فصل العوامل الاقتصادية عن الأبعاد السياسية والاستراتيجية في دائرة إهتمامات صانع القرار الامريكي بالسعودية، فأن الحقائق الاساسية تشير الى أن العامل الاقتصادي، كان وما بَرِحَ، العامل الاكثر أهمية للعلاقات الامريكية – السعودية منذ الشروع بالتنقيب عن النفط مطلع ثلاثينيات القرن الماضي[48].

في ضوء هذه المعطيات، يبدو واضحاً أن المصالح المشتركة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية و المملكة العربية السعودية تقوم على عنصر (الاعتمادية المتبادلة)، فبينما تحتاج الاولى الى النفط السعودي و تهتم بتعاون المملكة في إطار الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، فأن الثانية بدورها تحتاج الى التعاون الامريكي في مجال التكنولوجيا والاسلحة والحماية الامريكية .

وبصفة عامة، فأن هذه المصالح المشتركة قد إنعكست على طبيعة العلاقات بين الدولتين في التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية و الأمنية منذ عام 1975، والتي قامت على عنصر قوي من الاعتمادية المتبادلة، بعد أن بدأ نفوذها الاقتصادي يتعاظم عالمياً بفضل العوائد النفطية الهائلة[49].

وأمام تصاعد محورية الدور السعودي في المنطقة الذي تزامن مع أزمة الطاقة مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي، أصبحت العلاقات السعودية – الامريكية اكثر شمولاً، كما أن أسس العلاقات العسكرية تغيرّت من نظم المنح و المساعدات الى المبيعات المدفوعة الثمن مع تطور دخل المملكة من العائدات النفطية.. ونظراً للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في حماية المصالح الغربية الاقتصادية في العالم ، ولأن منطقة الخليج ، ولاسيما السعودية التي تمثل

المرتكز الاقتصادي لهذه المصالح، كان طبيعياً أن تشهد هذه المرحلة مزيداً من توثيق العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية و المملكة العربية السعودية[50].

غير أن تداعيات حرب تشرين ١٩٧٣ أدت الى نوع من التوتر في هذه العلاقات في مقابل تنسيق المواقف و السياسات العربية في إطار الصراع العربي – الاسرائيلي، إذ ربطت المملكة العربية السعودية سياستها النفطية بمآلات القضايا العربية، الأمر الذي دعاها ومعها الدول المصدرة للنفط الى فرض حظر نفطي ترتب عليه زيادة كبيرة في أسعار النفط بلغت ١٧٪ بعد يومين من اندلاع حرب تشرين[51].

وامام تداعيات هذه الأزمة، خلص تقرير أمريكي الى الآثار السلبية التي سيتركها الحظر النفطي وارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الامريكي، لجهة انخفاض الناتج القومي الاجمالي وارتفاع معدل نسبة البطالة، مبيناً أهمية السعودية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، إلا أن الضغوط الداخلية والإقليمية التي مورست تجاه السعودية من أجل إنتهاج سياسة اكثر تقييداً لإنتاج النفط السعودي حيال القضية الفلسطينية قد يتسبب في تعقيد هذه العلاقة في حال لم تُمارس واشنطن ضغطاً واضحاً على إسرائيل لحملها على الاعتدال في مواقفها[52].

غير أن عودة الانفراج في العلاقات السعودية – الامريكية بعد نجاح جهود وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر في الوصول الى فك الاشتباك بين القوات المصرية والسورية من جهة وبين القوات الإسرائيلية من جهة اخرى، أتاحت الفرصة لتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية والعسكرية، و التي بدأت في ربيع عام ١٩٧٤ بتشكيل لجان مشتركة وعلى مستوى عالٍ لتوسيع التعاون الثنائي بين الدولتين [53].

أن التنسيق بين الاولويات المتضاربة والمشكلات المستمرة لسياسة الولايات المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط ، يهدد بتعقيد العلاقات السعودية – الامريكية، إذ ينظر السعوديون الى العلاقة مع الولايات المتحدة، ولاسيما في بعدها الاقتصادي، على إنها إختيار أساسي لإمكانية التعويل على الولايات المتحدة وإلتزامها السياسي حيال المملكة العربية السعودية[54] .

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فأن الولايات المتحدة الامريكية وضعت مجموعة من الثوابت في سياستها الخارجية حيال المملكة العربية السعودية و دول الخليج العربية، إرتكزت على المحافظة على سيادتها و إستقلالها ضد احتمالات التهديد الخارجي، في مقابل تأمين إمدادات الطاقة التي تمثل أهمية حيوية إقتصادية و استراتيجية لأمن العالم الغربي و استقراره[55].

وهكذا، فأن تنامي أهمية النفط السعودي، أحدث العديد من الانعكاسات على طبيعة السياسة الخارجية السعودية و توجهاتها، إذ أصبحت المملكة من اكثر دول المنطقة تأثيراً بالتحولات و التغيرات الخارجية وأصبحت العلاقة بينها و بين الولايات المتحدة الامريكية علاقة التسيير والتوجيه، لما للولايات المتحدة من تأثير في مواقف المملكة الخارجية[56] .

وفق هذه المعطيات ، فأن عامل الطاقة، بات يشكل واحداً من أهم الاولويات في الإدراك الاستراتيجي لصانعي القرار في الولايات المتحدة، كونه يمثل شريان الحياة الاقتصادية ومفتاح السيادة على العالم.

ففي ظل تزايد الطلب العالمي على النفط وزيادة أهميته الاستراتيجية للدول الصناعية، توثقت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وبشكل مضطرد بين اكبر دولة مستهلكة له (الولايات المتحدة الامريكية) واكبر دولة منتجة ومصدرة له (المملكة العربية السعودية)، وتشكّلَ تحالف مصلحي يرتكز على معادلة ضمان النفط للطرف الأول مقابل تعزيز الاستقرار السياسي للطرف

الثاني، إذ تُعد المملكة من بين المصّدرين الأوائل للولايات المتحدة، فأحتلت المرتبة الثانية بعد كندا والمكسيك، من حيث مجمل الواردات النفطية الى الولايات المتحدة، وتشكل صادرات النفط السعودية من مجمل الصادرات الآتية من منطقة الخليج العربي – نسبة اكثر من ٧٠٪ [57] .

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة في وزارة النفط الامريكية (EIA) بأن إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي لن يتصاعد بعد (٢٤) عاماً – أي المدة الممتدة بين عامي ٢٠٠١–٢٠٢٥ فحسب، بل سيزداد اكثر بثلاث مرات من إنتاج النفط في باقي دول العالم ، وسيرتفع إنتاج النفط السعودي وحده من ١٠,٢ مليون برميل يومياً الى ٣٢,٨ برميل يومياً للمدة المذكورة[58] .

ولذلك، أصبح لزاماً عليها كقوة عالمية أن تسعى الى فرض هيمنتها على أسواق الطاقة العالمية عبر تعزيز علاقتها بالدول النفطية الغنية ، لاسيما المملكة العربية السعودية، لضمان مصالحها النفطية في تلك المنطقة الحيوية من العالم التي بات تهديد أمنها واستقرارها يعني تهديد أمن الاقتصاد العالمي واستقراره.

وإذا ما علمنا ان المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الاولى عالمياً – في إحتياطي النفط و إنتاجه وتصديره، و تمتلك اكثر من ٤٠٠ مليار دولار في رصيدها من واردات النفط، والمرتبة الرابعة عالمياً من حيث إحتياطي الغاز و اكبر منتج للبتروكمياويات في العالم العربي، وتوصف المملكة كواحدة من اكبر عشرين إقتصاد في العالم، ويتصدر إقتصادها قائمة الاقتصادات العربية والشرق اوسطية بناتج محلي بلغ حتى عام ٢٠١١ ٤٦٧,٦ مليار دولار سنوياً[59] الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية توجه أنظارها صوب السعودية وتعطيها أهمية فريدة لما تملكه من قيمة حيوية للأمن القومي الامريكي، لاسيما في مجال الطاقة.. إذ تزداد اهمية النفط السعودي بالنسبة الى الاسواق الامريكية وإن إختلفت هذه الأهمية عند الباحثين من حيث قيمتها الظاهرية، إذ تبدو المعادلة

شديدة الوضوح – فالولايات المتحدة تشكل خمس الاستهلاك النفطي العالمي، والمملكة هي من المصادر العالمية الأكبر للنفط احتياطا و انتاجاً. وأكدت تلك الأهمية التقارير الدولية التي أوردتها إدارة معلومات الطاقة (eia) والوكالة الدولية للطاقة (iea) اللتان كشفتا بأن الولايات المتحدة سوف تزيد من وارداتها النفطية في المستقبل المنظور رغم إزدياد إنتاجها من النفط الصخري، وأن أي إرتفاع كبير في الإسعار او تقليص إنتاج النفط السعودي، نتيجة التوترات والأزمات الاقليمية، سيترك آثاراً سلبية على الاقتصادين الامريكي و العالمي، و ذلك لعدم إمتلاك بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) اكثر من تسعين يوماً من الاحتياطيات النفطية لتحمي نفسها من الصدمات، ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، وإنما المشكلات الحقيقية قد تنشأ عن إنخفاض الانتاج السعودي لمدة أطول أو بسبب نشوء أزمة في الاسواق بسبب تزايد الطلب مع إنخفاض في الانتاج[60].

وفضلاً عن ذلك، فأن الولايات المتحدة الامريكية وباقي مستهلكي النفط في العالم، إعتمدوا على قدرة السعودية في التحكم وإدارة السوق النفطية التي تمكنت بأستمرار في إيجاد حالة من الاعتدال في أسعار النفط خلال الربع المنصرم من القرن الماضي، ليس فقط في ظل ظروف الأزمات، على الرغم من شعور بعض البلدان المنتجة للنفط أحياناً بضغط من السعودية مثل الاتحاد السوفياتي في الثمانينيّات وفنزويلا أواخر التسعينيات[61].

كما أن الولايات المتحدة الامريكية و باقي مستهلكي النفط في العالم، إعتمدوا على قدرة السعودية على التحكم في السوق العالمي عن طريق الاحتياطي الهائل بما يمكنها من معالجة إضطرابات خطرة في السوق النفطية، أو إحتوائها على الأقل [62] .

أي انها تنظر الى السعودية على أساس انها تملك امكانيات فعالة ومؤثرة في استقرار الاسواق العالمية للطاقة النفطية من خلال ضخامة إحتياطياتها وانتاجها التي تجعلها تؤدي دور أساسياً يتمثل في تدعيم أمن النفط العالمي عبر حفاظها على طاقة إنتاجية إضافية يمكن استخدامها في حالة حدوث أي خلل في الامدادات النفطية القادمة من بقية دول العالم[63] وقد مارست العربية السعودية هذا الدور منذ الطفرة الهائلة في أِعار النفط منتصف سبعينيات القرن الماضي، إذ شجعت تداعيات حرب تشرين 1973.

وقد مارست العربية السعودية هذا الدور منذ الطفرة الهائلة في أسعار النفط منتصف سبعينات القرن الماضي، إذ شجعت حرب تشرين 1973 و تغيرّ الديناميات المتصلة بالطلب على النفط عالمياً، كثيراً من أعضاء منظمة الدول المنتجة للنفط (اوبيك) على تبني سياسات ترتكز على الحفاظ على اسعار النفط في مستويات مرتفعة سعياً الى إطالة عمر مخزوناتها النفطية، إذ حاججت السعودية بأن اعضاء منظمة (اوبيك) قد تجاوزوا الحدود كثيراً في أِعار النفط، وإفتراضت بأن تشارك إيران في خفض للأسعار بين 20 و 25% من السعر المرتفع، بمعنى خفض سعر البرميل من 65,11 الى 9 دولارات، ما يمكن العالم من تجنب الركود الاقتصادي[64].

وعلى الرغم من أن إيران وفنزويلا قادتا عملياً معركة رفع الاسعار داخل الاوبيك)، إلا أن الاعلام الامريكي أنحى بالائمة على المنتجين العرب وان ارتفاع اسعار النفط يمثل حرباً إقتصادية على الولايات المتحدة، إذ وصل الاقتصاد العالمي في عام 1975 الى درجة خطيرة من الركود بسبب تدني النشاط الصناعي الى 3%، مما حدى بوزير النفط السعودي السابق الشيخ يماني الى القول " أن علينا أن نتوخى تجنب اي عمل من شأنه الحاق الضرر بالاقتصاد العالمي، و عندما قررت (اوبيك) زيادة شعر النفط بـ (10%) في نهاية

ايلول/سبتمبر 1975، نقلت الصحف السعودية عن وزير الخارجية السعودي قبلت بالقرار على مضض"[65].

ما يبعث على الاعتقاد بأن موقف العربية السعودية و على هذا النحو، إنما كانت ترغب بأن يكون مبدأ الاعتدال في أسعار النفط هدفاً أساسياً في سياستها النفطية لخدمة مصالح منظمة (اوبيك) من جهة، و الدول المستهلكة للنفط من جهة اخرى بغية الوصول الى إستقرار السوق النفطية و الحيلولة دون وقوع تقلبات تضر بالاقتصاد العالمي و استمرت في إداء هذا الدور في توازن سعر النفط وفق هذه الرؤية لعقود طويلة.

ومن اجل ذلك، عارضت السعودية ضغوطاً شتى من بعض اعضاء (اوبيك) لزيادة سعر النفط بما يزيد على معدل التضخم العالمي بأستخدام فائض قدرتها على الانتاج لضمان دورها كمنظم للاوضاع في المنظمة، ولكي تمنع الزيادات المفرطة في الاسعار، كانت تهدد بزيادة[66].

أما في الجانب الآخر، فقد ظلت المملكة العربية السعودية تُمارس هذا الدور لتعويض النقص الحاصل في إمدادات الطاقة بعد الثورة الإيرانية و من ثم في أثناء سنوات الحرب العراقية – الايرانية وصولاً الى أزمة الكويت وخروج العراق من السوق النفطية، وتعويض خسارة الاسواق العالمية للنفط الإيراني عندما فرضت إدارة الرئيس اوباما بالتعاون مع الاتحاد الأوربي حظراً على تصدير النفط الإيراني بسبب أزمة البرنامج النووي في أثناء الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣[67] واستمر الحظر حتى توقيع الاتفاق النووي الذي أبرم مع مجموعة (٥+١) في تموز/يوليو ٢٠١٦.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأمريكي ودور متغير النفط وعوائده في التجارة الحرة

عقب الحرب العالمية الثانية، نُظر الى الولايات المتحدة الامريكية على إنها محرك لمشروع نظام عالمي مهيمن يتطلع الى إقتصاد تسيطر عليه التجارة الحرة، وقد مثّيل النفط عنصراً لا غنى عنه، كونه شكلاً مكثفاً من عناصر الطاقة لهذا النوع من الرأسمالية.

من هنا شرعت الولايات المتحدة الامريكية في الاعلان عن إستراتيجيات تنطوي على حياة إقتصادية متبادلة بين كبار الدول الرأسمالية في العالم الحر من جهة، و بين بناء قوة عسكرية أمريكية ذات مهام كونية من جهة ثانية ، و لأجله، سعت واشنطن الى تأسيس هيمنة على منطقة الخليج العربي، عادةً السيطرة على منطقة الشرق الاوسط ومصادر الطاقة فيه، جزءاً من الاحتفاظ بالتفوق سياسياً وجيو–إقتصادياً على اوربا واليابان، مما يؤمن التفوق في الموقع الاحادي للولايات المتحدة، إذ مثّلت المصالح النفطية لدفاع الولايات المتحدة عن المملكة العربية السعودية و إخراج القوات العراقية من دولة الكويت عام **1991** مثلاً، واحداً من بين وسائل الابقاء على التفرّد و الهيمنة، كما أدركت أن الوسيلة الافضل لحماية مصالحها هي تنويع مصادر النفط ووضع لسياسة الطاقة الامريكية[68].

فمع نهاية الحرب الباردة، إتخذت موارد الطاقة مواقعها المركزية في التخطيط العسكري الامريكي، مما يعكس التركيز على الأهمية المتنامية لقوة الصناعة والابعاد الاقتصادية للأمن القومي بما يتصل بالفاعلية الاقتصادية و تنمية الابتكارات التكنولوجية، بعد أن كانت الاشارات تركز على أسانيد القوة والنفوذ بأمتلاك ترسانة عسكرية ضخمة والاحتفاظ بنظم تحالفات واسعة[69].

وليس أدل على ذلك، ما ذهب اليه الرئيس (بيل كلينتون) في صياغة هذه المعادلة وآفاقها بوضوح في غمار حملته للانتخابات الرئاسية، حين قال لطلبته في جامعة (جورج تاون) في كانون الاول/ديسمبر **1991** "يجب أن تصبح قوتنا الاقتصادية عنصراً مركزياً مجّدداً في امتنا... يجب أن ننظم أنفسنا للتنافس في

الاقتصاد العالمي.. إن الرخاء يعتمد على الاستقرار في المناطق الاساسية التي نتاجر معها أو نستورد منها سلعاً أساسية حساسة مثل النفط والغاز"[70].

لذلك، إستمرت الولايات المتحدة في التشديد على أهمية التدفق المستمر للنفط لسلامة الاقتصاد العالمي وإستقراره، وسعيها في الوقت نفسه الى تنويع مصادر النفط من مناطق اخرى حول العالم، ووفق الحسابات الامريكية، لا تقتصر أهمية تنويع مصادر الطاقة على حماية الولايات المتحدة من إحتمال حدوث إضطرابات في منطقة الخليج العربي، بل إنه وبالأهمية ذاتها، يحفض حصة منظمة (الاوبيك) في سوق النفط بما يضعف نفوذها على مصادر النفط واسعاره[71].

وإنطلاقاً من رغبتها في خفظ إعتمادها على نفط الخليج، شرعت الولايات المتحدة في تطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين، إذ نقلت وزارة الخارجية الامريكية الى الكونجرس في عام 1997، بأن حوض قزوين يضم 200 مليار برميل من النفط بما يساوي عشرة أضعاف الكمية في بحر الشمال أو ثلث إجمالي إحتياطات النفط في منطقة الخليج، مما دفع الرئيس (بيل كلينتون) أثناء لقائه مع الرئيس الاذري (حيدر علييف) في آب/اغسطس 1997 الى القول "في عالم يتزايد فيه الطلب على الطاقة، لاتستطيع امتنا أن تغامر بالاعتماد على أي منطقة بعينها مصدراً لأمدادها بالطاقة، إذ أن العمل الوثيق مع اذربيجان في تطوير مصادرها من النفط.. ليس مجرد أن تساعد إذربيجان في الازدهار، إننا ننوع ايضاً من مصادر الطاقة ونقوي أمن امتنا" [72].

ونتيجة لتراجع الطلب على النفط عالمياً وزيادة حصص منظمة أوبيك بين أواخر عام 1997 ومطلع عام 1999، عانت صناعة النفط تراجعاً في الاسعار هو الأسوء في خمسين سنة مضت، الزيادة الهائلة في تدفق النفط الذي أغرق السوق العالمية[73] إذ أدى تدني أسعار النفط وتناقض مداخيله بالتزامن مع الأزمة

الاقتصادية البنيوية تداعيات خطيرة على المملكة العربية السعودية، غير أن سعي الاخيرة الى رفع مستوى التعاون بينها وبين إيران بغية مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها البلدان، وتحسن العلاقات بينهما، ما أتاح لبقية أعضاء الاوبيك أن يقلصوا حصصهم الانتاجية بغية صعود أسعار النفط، وفي الوقت ذاته، قررت الحكومة السعودية ألا ترفع من قدرتها الانتاجية على الرغم من توقعات بزيادة الطلب على النفط عالمياً في المستقبل[74].

ومع إرتفاع أسعار النفط عامي 1999 و 2000، حثت الولايات المتحدة القيادة السعودية على تبني سياسة اكثر مرونة في النفط، لاسيما بعد أن إقترح الكونجرس الامريكي زيادة الانتاج النفطي الداخلي وتقليص حجم التجارة مع منتجي النفط، مالم يوافق هؤلاء على زيادة الانتاج، لكن على الرغم من ذلك، فضّلت السعودية الركون الى حل مشكلاتها الاقتصادية على إعادة صياغة الشراكة السعودية – الامريكية[75].

بأتجاه تنسيق سياسات الانتاج النفطي بعيداً عن التوافق القائم بينهما في السياسة النفطية، الأمر الذي يبعث على الاعتقاد، بأن المصالح المشتركة قد تتجه نحو التضاؤل في حال تقاطع المصالح، والعكس كذلك صحيح، إذ يتوقف ذلك الاخير على مستوى التنسيق في السياسة النفطية بين الطرفين والقائم على قاعدة تبادل المنفعة.

ويصح ما تقدم على الحركة الاستثمارية بين البلدين وحجم الأموال المستثمرة، إذ إحتاجت الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحظر النفطي الى التعاون السعودي فيما يتعلق بأمدادات النفط وأسعاره وتدوير عوائده من البترودولار، في مقابل ذلك إحتاجت السعودية الى تواصل الدعم الامريكي لأمنها، وكذلك الى زيادة مساعداتها في مجال التكنولوجيا إذ ساهم النفط وعوائده في إحداث نوع من الاعتماد المتبادل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية

وجذب الأخيرة الى المنطقة لحماية تدفق النفط بسهولة، ولخلق ظروف قوية تمنع العودة الى حظر نفطي مستقبلاً، حاولت الولايات المتحدة الى إستمالة دول عربية أساسية الى فلكها سياسياً وإقتصادية، إذ كان كيسنجر وزير الخارجية في إدارة الرئيس نيكسون يرى أن الاستثمار المكثف للأموال في الاقتصاد الامريكي، يمثل الوسيلة الوحيدة لتحييد سلاح النفط، على أساس أن الحظر أو الارتفاع الكبير في اسعار النفط سيؤديان الى تضرر المصالح السعودية داخل الولايات المتحدة، وأراد أن تصبح الدول المنتجة للنفط، ولاسيما السعودية شركان مسؤولين في الاقتصاد العالمي[76].

ومن بين أهم الامور التي ركز عليها الأمير فهد في لقاءه مع هذا الأخير، أثناء زيارته الرياض في آذار/مارس 1974، خلق حوافر مشتركة لتطوير مشاريع كبرى بين السعودية والولايات المتحدة في المجال الاقتصادي قائلاً "أرغب في أن أرى المال السعودي مستثمراً في الولايات المتحدة .. كما أرغب في رؤية الاموال الامريكية مستثمرة هنا للسبب عينه"[77].

ولأجل ذلك، أطلقت دراسة مشتركة بين الوزارات المعنية في البلدين للنظر في تطوير برامج التعاون المشترك الاقتصادي والعسكري والعلمي، إذ وقع البلدين في حزيران/يونيو 1974 إتفاقية تعاون تأريخية، شملت الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعية والدفاع، مما دعا الى تأسيس لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتعاون الامني المشترك بهدف صياغة إستراتيجيات لتطوير الاقتصاد السعودي وتحديث دفاعها[78].

وطبقاً لمبدأ الاعتماد المتبادل السعودي – الامريكي، إزداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بنحو 1000% في المدة الواقعة بين عامي 1972 و 1976، ففي عام 1974 فقط، إستثمرت المملكة العربية السعودية اكثر من ربع مداخيلها في الولايات المتحدة، ومع حلول عام 1979، أصبحت السعودية اكبر

مالك للدولارات الأمريكية والسندات الحكومية وصكوكها إذ بلغت الاحتياطات السعودية من النقد الاجنبي والذهب عام 1979 اكثر من 21 مليار دولار، متجاوزة بذلك الاحتياط الامريكي الذي بلغ في العام نفسه 5,16 مليار دولار[79] جاء ذلك نتيجة إرتفاع أسعار النفط من 2 دولار للبرميل في السوق العالمية عام 1973 ما قبل الحظر النفطي الى 37دولار في مطلع عام 1979[80].

وهكذا، إستمرت الاستثمارات السعودية بالتصاعد في السنوات اللاحقة في مؤسسات المال والاقتصاد الامريكية حتى بلغت في أوائل عام 2016 نحو ترليون دولار، مثلت الاستثمارات الفردية منها نحو 50 مليار دولار وكمؤسسات 340 مليار دولار، كما مثلت سنداتها في الخزانة الامريكية نحو 650 مليار دولار، أو كما تضعها مصادر أخرى بنحو 750 مليار دولار[81].

كما شكّل حجم التبادل التجاري بين الدولتين تصاعداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إذ عدّت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الاكبر للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط لعامي 2014و 2015، ووفقاً لإدارة التبادل التجاري الامريكية، فأن صادرات السعودية للولايات المتحدة من النفط الخام، بلغت اكثر من 47مليار دولار، في حين بلغت في عامي 2008و 2009 25مليار دولار[82].

أما صادرات الولايات المتحدة الى السعودية، فقد بلغت في عام 2014 ما قيمته 7,18 مليار دولار، وهي أقل قليلاً من العام 2013 واكثر من 8مليار دولار في العام 2009 وشملت هذه الصادرات صفقات أسلحة ومكائن ومعدات وسيارات ومركبات متنوعة[83].

كما أوردت إدارة معلومات الطاقة الامريكية في كانون الثاني 2016، بأن السعودية كانت اكبر مصدّر للنفط الخام للولايات المتحدة، إذ بلغ إنتاجها

96,10 مليون برميل يومياً، كان نصيب الولايات المتحدة منه 5,2 مليون برميل[84].

وبلغ إجمالي صفقات الاسلحة الامريكية للسعودية للمدة الواقعة ما بين تشرين الاول/اكتوبر 2010 وتشرين الاول/اكتوبر 2015 نحو 112 مليار دولار[85].

وحسب الميزان العسكري للعام 2016 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، إحتلت السعودية في العام 2015 المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين، إذ بلغ انفاقها 9,81 مليار دولار[86].

والجدير بالذكر، أن إدارة الرئيس اوباما، أبلغت الكونجرس منذ ايلول/سبتمبر 2014 مبيعات السلاح الخارجية للسعودية بقيمة تقديرية بلغت اكثر من 21 مليار بضمنها بيع (سفن قتال ارضي متعددة المهام) بكلفة تصل الى اكثر من 25,11 مليار دولار في الشهور الاخيرة من العام 2014، إذ إنتقد بعض أعضاء الكونجرس هذا المقترح في ضوء القلق من السلوك السعودي في حرب اليمن، إذ تسعى الرياض الى إستخدام القوة المفرطة لأعادة حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي[87].

وتذهب بعض المصادر الى أن التعاون الأمني السعودي – الامريكي الداخلي لمواجهة الارهاب، قد توسع منذ عام 2008 عن طريق توقيع (إتفاق التعاون التقني الثنائي) لتشكيل بعثة استثمارية لحماية البنى التحتية الاساسية في المملكة والذي تجسد في برنامج نقل التكنولوجيا والاستثمارات الامريكية – السعودية من خلال (لجنة التعاون الاقتصادي المشترك السعودي – الامريكية.

وبالتوازي مع هذه الجهود الامريكية، عرضت بعثة التدريب العسكري الامريكية برنامج ممول سعودياً ومجموعة إستثماريه لدعم وزارة الداخلية ومؤسسات القوى الأمنية التي تقوم بواجبات حماية البنى التحتية الرئيسة.

المبحث الثالث: المرتكز الأمني / العسكري

المطلب الأول: مدخل في العلاقة الأمنية السعودية– الامريكية

يرى كثير من الباحثين أن القوى الكبرى التي تحتل صفة دول (المركز) في النظام السياسي الدولي، هندست حال منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما الجزء العربي منها – كنظام إقليمي فرعي عن طريق إنشاء دول تعتمد على القوى الخارجية، مما خلّف اوضاعاً يمكن إيجازها بالاتي :

أولاً : قيام دول ضعيفة نسبياً، الأمر الذي ولّد صراعاً على القوة اقليمياً .. ذلك لأن الدول التي إفتقدت الاحساس بالأمان ، سعت الى إيجاد مصادر قوة و حماية فواعل خارجية[88].

ثانياً : قيام إقتصاد تقليدي تابع لاقتصاد العولمة و تفرعاته المركزية يتميز بالاعتماد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها مقابل استيراد التكنولوجيا والمنتجات الصناعية، وحصول ذلك مزق التكافل الاقتصادي الإقليمي، وجعل دولة وكياناته اكثر إستجابة لمطالب الدول الكبرى [89].

ثالثاً : أدى وجود (كتل زبائنية تابعة) الى قيام مصالح إقتصادية مشتركة بين الدول الكبرى الراعية و الطبقات المسيطرة محلياً، لغرض خدمة مصالح المركز والأطراف معاً بغية إبقاء المنطقة برمتها خاضعة للمركز[90].

رابعاً : كوسيلة لإبقاء هذا الخضوع، عمدت دول المركز بوصفها دول مسيطرة الى استخدام وسيلة العقوبات الاقتصادية مثل قطع المساعدات الاقتصادية او الحصار الاقتصادي او العقوبات الدولية عن دول المنطقة.

واعترض باحثون آخرون من اصحاب المدرسة الواقعية على مفهوم الدولة المسيطرة (المهيمنة) بالقول ، أن العلاقات بين دول المركز والأطراف وفق هذه النظرة ، تتميز بالجمود، مؤكدين أن السياسة الخارجية للدول الاقليمية تتمتع بشيء مِن الاستقلال الذاتي و تزداد هذه الاستقلالية الاقليمية في حال عدم قدرة القوى الكبرى على ممارسة التحكم كلياً في نظام إقليمي ثانوي[91].

فقد عملت دول المنطقة على تقليل إعتمادها على دول المركز، إذ لجأ بعضها الى الاسواق السّوفياتية و تقنياتها لتنويع المصادر التي يعتمد عليها و لتعزيز قدراتها، بينما إهتمت دول اخرى بتوسيع إستقلالها ذاتياً ضمن النظام الدولي، اذ أدت العربية السعودية مثلاً، دور الاعتدال في تثبيت أسعار النفط، مما أتاح لها تحويل إعتماديتها الى إعتماد متبادل غير متكافئ[92].

غير أن تفكك الاتحاد السوفياتي و ما تلاه من إنفلات السيطرة الامريكية الذي تمثّل بـ (فوضوية النظام الدولي)، ضيقت مجالات الاستقلال الذاتي بالنسبة الى الكثير من الدول الاقليمية .

ومع تحكم أقلية أولغارشية أو سلالات ملكية بها، أضحت دول المنطقة مكشوفة أمنياً و بقوة أمام إختراق قوى المركز، و ظل التهديد الأساسي متمثلاً في عدم الاستقرار داخل كل دولة، مما قاد في نهاية الأمر الى تفوّق الرغبة في الدفاع عن نظم الحكم و إضفاء صفة الشرعية عليها لدرء التهديدات الخارجية[93] وهذا يقودنا بطبيعة الحال الى إشكالية أخرى مفادها، لجوء تلك النظم للتحالفات وما تمثلها تلك الاخيرة من أنماط سلوكية في حقل العلاقات الدولية من حيث مضامينها وبواعثها. إذ يؤكد بعض الباحثين، بأن نظام الحكم مستعد للتحالف مع قوى خارجية من أجل إحتواء التهديد داخلياً، في حالة التهديد الخارجي، يسعى النظام الى التحالف مع دول اخرى تتعرض لتهديد مماثل او يحتمي بدول كبرى اخرى [94].

وتعتمد أهمية التحالفات على الصدقية محلياً و دولياً اكثر من إعتمادها على تعزيز فعلي للقوة الملموسة للدولة.. و في نظر دعاة الواقعية تمثل التحالفات عنصراً اساسياً في الحفاظ على ميزان القوى، و قد حاجج (مورغنثاو) بأن الأمم ذات القدرات الأضعف قد تكون لها قدرات كبيرة لقوى كبرى إذا كانت لها مصادر إستراتيجية أو إذا إحتلت موقعاً إستراتيجياً [95].

وقد واجهت المملكة العربية السعودية، و هي دولة ضعيفة و غنية و موالية للغرب، تهديدات أمنية كبيرة مما حدا بها الى الاعتماد شبه الكُلِّي على الولايات المتحدة[96] إذ أن الدول تتحالف لتحقيق التوازن في مواجهة التهديدات اكثر مما تفعل في مواجهة القوة وحدها، فيما يتأثر مستوى التهديد بمدى القرب جغرافياً و القدرات الهجومية التي يمثلها ذلك التهديد ونواياه المفترضة[97] و يتلائم وضع السعودية مع هذا الوصف فيما يخص حاجتها الى الحماية الامريكية لردع التهديدات الاقليمية[٤].

وفي هذا السياق، يؤكد بعض الباحثين على أن زعماء العالم الثالث يلجأون الى إرضاء الخصوم الثانويين أو التحالف معهم كي يركزوا إمكانياتهم على خصوم رئيسين، لذا تحالفت السعودية مع العراق ضد إيران[98] إذ كان التحالف مع العراق حسب رؤية صانع القرار السعودي ما يمكن وصفه بـ (أهون الشريّن) .

كما أن (التوازن الشامل) يشمل إسترضاء الأعداء الثانويين ما يوفر للقادة تحقيق التوازن في مواجهة تهديدات داخلية و خارجية للبقاء في السلطة ، وأن حاجة دول العالم الثالث الى مواجهة التهديدات يفسر قراراتهم بشأن التحالفات[99] وهذا ما يفسر قرار السعودية باستدعاء الولايات المتحدة و آخرون للدفاع عن السعودية أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٠.إذ توافق ذلك تماماً مع رغبة الولايات المتحدة أو إنعكاساً لها، لفرض وجودها بغية تحقيق أهدافها المبرمجة.

المطلب الثاني: محددات السياسية الخارجية السعودية (أمنياً)

انطلاقاً من هذه الرؤى و الأطر النظرية يمكن توصيف محددات السياسة الخارجية السعودية أمنياً من أن العربية السعودية تصوغ علاقاتها الخارجية بما يمكنها من حماية نفسها من التهديدات داخلياً وخارجياً، ويتأثر التوازن السعودي الشامل بالحاجة الى القبول وتلقي الدعم عربياً واسلامياً . وترسم السياسة الخارجية السعودية بموجب اربع محددات أساسية :

أولاً : في النظام العالمي، يؤثر التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة بوضوح في السياسة الخارجية، فعلى الرغم من أن بعض المعنيين قد وصف هذه العلاقة بأنها (علاقة تابع و متبوع)، يشير سجل العلاقة الى أن السعودية إحتفظت بقدر معقول من الاستقلال الذاتي.. وضمن النظام العالمي ، يؤدي هذا التعاون دوراً أقرب الى الاعتماد المتبادل اللامتكافئ من كونه تبعية.. وأسهم عامل النفط في الحفاظ على إستقلال الدولة وعلى إستقرار نظام الحكم فيها[100].

ثانياً : ضمن النظام الإقليمي، يتوجّب على السعودية أن تتفاعل ليس مع التهديدات السياسية، فحسب بل أيضاً، مع التبدلات في موازين القوى عسكرياً واقتصادياً.

وواجهت السياسة الخارجية السعودية تعقيدات ناجمة عن القوى التقليدية، ناهيك عن المواجهات الآيديولوجية مع القوى الراديكالية القومية أولاً ثم حركات الإسلام السياسي، لذا حاولت السعودية تجنب الترابط الوثيق مع الولايات المتحدة ، وفضلّت أن تبقى المساعدات العسكرية الامريكية في الأفق [101].

ثالثاً: يتصل المحدد الثالث بتكوين الدولة وسياستها الداخلية، إذ عمل الملك عبد العزيز آلِ سعود على إرساء نظام يستند الى ركائز قوية سياسياً و ايديولوجياً و قبائلياً وفردياً (بين التقاليد القبلية والعقيدة الوهابية)، إلا أن شعور المملكة القوي بهويتها الإقليمية، أظهر قلق النظام خصوصاً من تدخل القوى الإقليمية في

شؤونها الداخلية ، ولكي يحافظ على تماسك المملكة، إعتمد الملك عبد العزيز على توزيع المنافع.. وفي اثناء حقبة السبعينيات من القرن الماضي وُظفت عائدات النفط في الحفاظ على الاستقرار عبر وسيلة المساعدات المالية .. و بذلك جرى التخلص من الإقليمية – وهي نزعة تحمل تهديداً لأمن البلاد وسلامتها عبر عوائدها من النفط[102].

غير أن هذا الأمر قد ولّد تداعيات خطيرة على السياسة الخارجية السعودية في مجال الأمن من بين أهمها:

أولاً : بهدف استمرار نظام الخدمات الاجتماعية ، وجب أن تعود سياسة النفط بالأموال على الحكومة السعودية، بما يحقق الرخاء الاقتصادي واستمرار المستوى المرتفع لدخل الفرد.

ثانياً: ان المواطن السعودي كان يتوقع من النظام ان يدافع عن البلاد دون ان يتطلب منه تأدية الخدمة العسكرية . لذا صار لزاماً على المملكة أن تعتمد على روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة، مما جعلها تبعاً لذلك، أقل تأثيراً في السياسات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط[103].

ثالثاً: و يبرز الاسلام بوصفه المحدّد الرابع، و هو يؤدي دوراً مركباً قوامه إضفاء صفة الشرعية عن النظام داخلياً و تأكيد دوره القيادي سياسياً بين الدول الاسلامية .. إذ وظّفت العربية السعودية هذا الدور القيادي أداةً في التعامل مع الولايات المتحدة و وسيلة لضبط العلاقة معها في الوقت نفسه، لكن هذا الأمر قد يعرض النظام للنقد داخلياً، فمن ناحية تُعد المملكة بوصفها المحافظة على الاسلام و الحامية لمقدساته، و من ناحية اخرى يعتمد النظام كلياً على الولايات المتحدة للحفاظ على أمن البلاد و استمرارية ثرواتها.. لذا يرى البروفسور(رايموند هاينبوش) " أن السياسة الخارجية للمملكة تتعرض لنوعين متناقضين من الضغوط، يدعوها الاول الى النأي بنفسها، بل الى معارضة بعض

جوانب السياسة الامريكية المتعلقة بإسرائيل، و يملي الثاني على السعودية أن تكون شريكاً مقرّباً من واشنطن"[104].

فمنذ البداية كانت السعودية آمنة بصورة كافية فيما يتصل بهويتها الاسلامية و استقلالها النسبي، مما مكنها من السعي الى إقامة علاقات وثيقة ومتبادلة المنفعة مع الغرب، ويُعد التضامن الاسلامي قوة كبرى في شرعنة السياسة الخارجية السعودية و لاسيما في اثناء الحرب الباردة، كما يمنحها موقعها كحامية للمدن المقدسة إسلامياً مما يعطيها جانباً اعتبارياً يمكنها من القدرة على الاحتفاظ بموقع ريادي و أخلاقي في العالم الاسلامي – في المقابل تخدم هذه الريادة مصالح الأمن الداخلي للنظام.. لذلك، يتعارض أحياناً، اعتماد المملكة على الولايات المتحدة مع رغبتها في الحفاظ على صدقيتها اسلامياً، فيما العلاقة بين الدولتين، فيها الكثير من نقاط التلاقي في إطار مبدأ الاعتمادية المتبادلة.

إلا ان نشوء الحركات الاسلامية المتطرفة والمنظمات الإرهابية الاخرى والمتفرعة عنها أفضى الى مجموعة من التداعيات على العلاقات الامريكية– السعودية، ففيما يتيح العنف قتلاً وحشياً ومجازر دموية، فمن المحتمل أن يجد الدافع الذي يحرك الجماعات الارهابية ونفوذها عبر تغذية عامل الخوف عن طريق إستخدام القوة [105].

المطلب الثالث: معادلة الأمن الإقليمي و التسلّح في العلاقة السعودية – الامريكية

نظراً لموقعها في خارطة الصراع و ثروتها النفطية و قوتها الاقتصادية، تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً مهماً في المعادلة الإقليمية في المنطقة، ولذا فأن أي تحليل منطقي لأهداف السياسات الأمنية و خياراتها لدول المنطقة

أو القوى الكبرى، يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار الدور السعودي ويستوعب حقائقه السياسية والاقتصادية والعسكرية .

واذا كانت القدرات الاقتصادية والمالية التي تمتع بها السعودية تضفي عليها مزايا استراتيجية مهمة، فأن النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي قد فرض عليها أعباء ومسؤوليات كبيرة و وضعها في شبكة متراصة من المهام الجيواستراتيجيّة والضغوط و الأعباء الإقليمية .

في مثل هذا السياق ، يمكن فهم العلاقات الأمنية للمملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية كونها تشكل محوراً مهماً في نظرتهما المتبادلة والذي أكده عملياً توافق المصالح الامريكية – السعودية و الطابع الشمولي للفهم السعودي لمتطلبات الأمن في المنطقة و الذي تكرس في ظل غياب القدرات الذاتية على مواجهة متطلبات الأمن الإقليمي التي تعيشها منطقة الخليج العربي[106].

وعلى هذا الاساس ، فأن المملكة العربية السعودية شكلت مرتكزاً مهماً في الاستراتيجية الامريكية الشرق أوسطيه منذ الانسحاب البريطاني و اعلان مبدأ نيكسون القاضي بتقليص الالتزامات و الصفقات العسكرية الامريكية في منطقة الخليج العربي عن طريق تقوية الحلفاء، لاسيما إيران و السعودية كدعامتين للأمن و الاستقرار فيها .

وعلى الرغم من أن الوظيفة الإقليمية التي ارتبطت بالعربية السعودية بموجب سياسة العمودين ترتكز على القوة السياسية و المالية للعربية السعودية، غير ان تعزيز تطوير قدراتها الدفاعية كان يحظى باهتمام بالغ في تفكير الإدارات الامريكية المتعاقبة للحفاظ على معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة .

وحين صارت السعودية، الركيزة الوحيدة في سياسة الركيزتين التوأمين الامريكية بعد سقوط نظام الشاه في إيران، وسعيها الى ملأ الفراغ عن طريق زيادة

وجودها العسكري المباشر في المنطقة ، تزايدت أهمية السعودية بالنسبة للسياسة الامريكية منذ أوائل الثمانينيّات من القرن الماضي تزامناً مع تنامي القلق الامريكي مما أسمته تمدداً سوفياتياً بأتجاه الخليج ومناطق المحيط الهندي .

لذلك، فقد شهدت ثمانينيات القرن الماضي تحولاً مهماً في السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي، و حين إختارت الولايات المتحدة السعودية، بوصفها حليف قوي، كانت مدفوعة بثمة متغيرات أهمها على الاطلاق: التوافق في المصالح عن طريق (الاعتمادية المتبادلة) ووجود إحتياطيات نفط هائلة فيها، ولأن ضمان تزويد الغرب بالأمدادات النفطية، لا يتحقق دون الدور الأيجابي للسعودية و تعزيز قدراتها المالية، فضلاً عما تحتله من مكانة و قوة تأثير سياسي في العالمين العربي والاسلامي. و تلك هي المعطيات التي دفعت بالولايات المتحدة بأتجاه تسليح السعودية لتمكنها من التصدي لأي عدوان خارجي، بيد ان تسلح السعودية كان محكوماً بحدود تقوية قدراتها الدفاعية دون قدراتها الهجومية تحسباً للضغوط الإسرائيلية، إذ مارست اسرائيل ضغوطاً قوية لمنع الولايات المتحدة من بيع أسلحة متطورة للسعودية[107] لذلك فقد شكلت قضية تسليح السعودية نقطة افتراق واضحة بين الدولتين، و تحديداً منذ عام ١٩٨٢، إذ ابدت إدارة ريغان عدم استعدادها لتزويد السعودية بما تحتاج اليه من منظومات تسليحية متقدمة، ما اجبر الاخيرة على اللجوء الى تنويع مصادر التسليح كأحد السبل لتلبية احتياجاتها العسكرية، فبعد فرنسا وبريطانيا والمانيا التي عقدت معها صفقات سلاح عام ١٩٨٥، لجأت فيما بعد الى الصين الشعبية التي لم ترتبط معها آنذاك بعلاقات دبلوماسية التي عقدت معها صفقة صواريخ بالستية أعلن عنها عام ١٩٨٨، ما أحدث توتراً في العلاقات الامريكية السعودية [108] واستمر هذا التوتر بين الدولتين حتى أزمة الكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١ .

إذ سجل هذا الحدث، فضلاً عن تفكك الاتحاد السوفيتي و انهيار منظومته الشيوعية تلاشي نظام الثنائية القطبية و الاتجاه نحو احادية قطبية بأنهيار مفهوم توازن القوى الاستراتيجي الذي كان سائداً أثناء الحرب الباردة .

اذ مثلت العلاقات الأمنية الثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية بِعد حرب الكويت و في اثناء هذه الحقبة، منطلقاً لتعزيز التعاون العسكري والسياسي بين الدولتين لمواجهة العراق في النصف الاول من عقد التسعينيات. إذ أشرّت عملية عاصفة الصحراء تنسيقاً عالي المستوى بين الدولتين عسكرياً و أمنياً، مما منحهما فرصة لصيانة علاقة جديدة راسخة. كما سارع الطرفان للوصول الى توافق للوسيلة التي يمكن بها التعامل مع التهديدات الخارجية، ما أرغم واشنطن على إعتماد مصادر متزايدة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وبما يعزز حضورها عن طريق الوجود العسكري المباشر والدائم في منطقة الخليج العربي، فيما هدّد هذا الوجود باسقاط الشرعية عن النظام السعودي[109] .

حيث أسس إعتماد المملكة العربية السعودية و بقية دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة لتأمين حمايتها من تهديدات وأخطار مفترضة ، تصميماً أمريكياً على تدعيم وجودها العسكري في المنطقة وشرعنة هذا الوجود عن طريق إبرام الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول الخليج العربية، وقد أصبحت الولايات المتحدة مع هذا الوجود صاحبة الدور القيادي الاول في المنطقة و أصبحت سياستها الجديدة تنطلق من الاعتقاد بأن لها حقوقاً سيادية مما يعطيها الحق بالحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها بمفردها دون الحاجة للرجوع أو التشاور مع أي طرف إقليمي او دولي [110].

الامر الذي أحدث انقساماً في المجتمع السعودي ومعارضة داخلية إتسمت بالعنف المسلح ضد هذا الوجود وضد السياسات الامريكية في المنطقة،

مما أشرّ كذلك، خطراً وجودياً للنظام السعودي و المرتكزات التي تقوم عليها شرعية هذا النظام .

وهكذا، فان استمرار الوجود العسكري الامريكي على امتداد عقد التسعينيات من القرن الماضي ، قد ولدّ اسباباً جديدة لمخاطر جديدة بظهور معارضة داخلية تمثلت بالإسلام السياسي المتشدد وفي تأليب الرأي العام الاسلامي ضد النظام السعودي ، تمخض عنها موجة من العنف الشديد التطّرف تمثّل بـ (تنظيم القاعدة) ذلك التنظيم الذي اسهمت في صنعه واشنطن والرياض ثم إنقلب عليهما.

المبحث الرابع: قراءة في مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية

بدلالة ما تقدم فإن دراسة واقع العلاقات وآفاقها بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية يستلزم تجاوز الاحداث والوقائع التاريخية والآنية لاكتشاف ما لم يدور في ذهن غير المتفاعلين، إذ من الممكن أن تحدث اختراقات آنية ليست ذات صلة بالكشف عن ملابساتها، لذلك تغيب الصورة لدى غير المتفاعلين في هذه العلاقة لتصبح حكراً على أولئك اللاعبين الأساسيين اللذين يجدون صورة المستقبل بعضهم بالبعض الآخر، و هناك صور و إتجاهات و مسارات محتملة و مشاهد متباينة لكل منها شروطه ومتطلباته وآفاقه المستقبلية.

إن الحديث عن مستقبل العلاقة بين الدولتين أحدهما تمثل الدولة الاعظم في النظام السياسي العالمي من حيث الخصائص و التفاعلات الدولية في الواقع الراهن و دولة اخرى صغيرة، ولكنها فاعلة على الصعيد الاقليمي، هي ليست بالمهمة اليسيرة كما يبدو للبعض بل إنها من الصعوبة بمكان بحيث تستلزم قراءة الماضي الذي يمتد قرابة القرن من التفاعلات المتباينة بين الدولتين في تلك الفترة من تفاهمات و تقاطعات.

لاشك في ان مداخل التوتر في العلاقات السعودية – الامريكية لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت نتيجة تراكمات ممتدة بدأت منذ وصول الرئيس باراك اوباما الى السلطة عام 2009 وتفاقمت بسبب العديد من الازمات الاقليمية .

ففي ظل الخلافات المعلنة بين واشنطن والرياض حول بعض الملفات الرئيسة ، وكذلك الهاجس السعودي من التقارب الامريكي– الايراني، هل يمكن الاستنتاج بان التحالف السعودي– الامريكي قد بلغ نهايته او كاد، بعد ان بلغ ذروته اثناء الحرب الباردة؟ وهل يمكن ان نشهد استبداله بتحالفات اخرى في اطار تفاعلات اقليمية جديدة ؟ وهل تبرر اكتشافات النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة والتي يمكن ان تحولها الى اكبر منتج للطاقة في العالم للسنوات القادمة، ما يعني تضاؤل اهمية منطقة الخليج العربي في الحسابات الامريكية؟ مع هذه التساؤلات نسوق الحقائق الاتية:

- ان مصالح ادارة الرئيس اوباما ، تبدو مختلفة عن تلك التي تعني السعودية التي باتت منشغلة كلياً بدور ايران ومشروعها الاقليمي، في حين كان الهدف الاساسي لإدارة اوباما هو التخلص من اثار التورط العسكري الامريكي في العالم الاسلامي لنحو عقد من الزمن، وكل الضغوط التي تدفع بتلك الادارة نحو الدخول في نزاعات مسلحة جديدة، لاسيما في منطقة الشرق الاوسط، مادامت المصالح الامريكية لم تتعرض للتهديد.
- وفي اطار المصالح الامنية الاوسع على المستوى العالمي، فان ادارة اوباما ترى ان الولايات المتحدة، ونتيجة انشغالها في حروب طويلة في العالم الاسلامي، اغفلت تحديات استراتيجية غاية في الاهمية، تختص بمنطقة اسيا والمحيط الهادي، الامر الذي دفع تلك الادارة الى بلورة استراتيجية امنية جديدة تضع منطقة الشرق الاقصى والصين في اولى اولويات الاهتمام الامريكي[111].

ليس ادل على ذلك ، حضور الرئيس اوباما قمة (منظمة الاسيان) عام 2011، وبعد تبني ادارته سياسة الانخراط مع ايران بدلاً عن الاشتباك معها عبر مبدأ اشراك الخصوم وليس عزلهم، ما يبعث على الاعتقاد بان التراجع عن منطقة الشرق الاوسط في سلم الاولويات الامريكية لصالح اسيا–الباسفيك ، احد الاسباب الاساسية في تفضيل ادارة اوباما، بعد لجؤها الى التفاوض مع ايران وصولاً الى الاتفاق النووي بهدف تحجيم طموحاتها النووية. فمنذ وصولها الى البيت الابيض ، اولت هذه الادارة اهمية كبيرة لمسألة منع الانتشار النووي بعد فشل الادارة السابقة مع الازمات النووية.

- اما احداث (الربيع العربي)، فأنها اثرت بشكل كبير في رؤية الولايات المتحدة حيال المنطقة العربية، اذ ان شعورها بالفشل في التعاطي مع الثورات العربية والدفع بها نحو النتائج المطلوبة امريكياً، ادى الى ردود فعل بلغت في حدها الاقصى ترك المنطقة العربية، او على الاقل اعادة تعريف المصالح الامريكية فيها، لاسيما بعد مقتل السفير الامريكي في ليبيا عام 2011.

ففي وسط هذه الفوضى وحالة عدم اليقين، بدأت واشنطن اعادة تعريف مصالحها في المنطقة والتفكير باستراتيجيات بديلة[112] اذ اتضحت في سياق هذا المشهد المعقد، حدة التناقضات في رؤية كل من الرياض وواشنطن، ففي حين عبر السعوديون عن صعوبة فهم السلوك الامريكي الذي ينطوي على عدم استغلال ادارة اوباما الفرصة التي اتاحتها حركة الاحتجاج السورية لتصحيح الخطأ الذي ارتكبته الادارة السابقة في العراق، ما افضى الى تعزيز نفوذ ايران الاقليمي[113] إذ تبدو واشنطن مهتمة اكثر بإدارة الازمة السورية وفق مقاربة تعينها في الحرب على الارهاب من جهة، وتؤمن مصالحها في الشرق الاوسط من دون الحاجة الى تدخل عسكري مباشر من جهة اخرى، عن طريق الحيلولة دون

انتصار طرف على اخر في الازمة السورية، تمكنت الولايات المتحدة من الوصول الى ميزان قوى محلي، ومن ثم ميزان قوى اقليمي، تنشغل فيه الاطراف المعنية بالقتال فيما بينها بما يفضي الى توازن في القوى، اذ دفعت هذه المقاربة واشنطن نحو اعادة النظر في علاقتها بإيران فبدلاً من ان تحاول هزيمتها في سورية، كما يتطلع له السعوديون، راحت تسعى الى تعظيم الفائدة من دمجها في ميزان قوى اقليمي.

تلك المقاربة، جاءت في اطار رؤية امريكية اوسع لخدمة مصالح الولايات المتحدة الاخرى في المنطقة ، ما يبعث غلى الاعتقاد او الجزم، بان هذه المقاربة، جاءت رسالة واضحة لا لبس فيها، كي يفهم السعوديون بان واشنطن لها اهتمامات ومصالح اكثر اهمية في الدائرة الاوسع لاستراتيجيتها الشرق اوسطية والمشهد الجيوسياسي الاوسع في عموم المنطقة .

وفي كلتا الحالتين، تفرض الجغرافية نفسها على جميع الاعتبارات الاخرى، وفضلاً عن العائد السياسي والامني للتقارب مع ايران، سوف يكون هناك مكاسب ذات طبيعة اقتصادية للشركات الامريكية وشركات الحلفاء الغربيين للقيام بإصلاح اقتصاد ايران الذي انهكته العقوبات الاقتصادية[114].

كما ان المشهد الجيوسياسي سيبدو مختلفا في المنطقة حال حصول توافق ايراني– امريكي، غير ان مقاربة ميزان القوى الذي تسعى ادارة اوباما لإعادة بنائه بعد ان دمرته الحرب الامريكية على العراق، لن يؤدي الى انهاء العلاقة مع السعودية، على الرغم من جميع الاختلافات معها، (كما تذهب اليه الكاتبة الامريكية راشيل برونسون)، اذ سوف يستمر ميزان القوى في تأدية وظيفته اذا حافظت واشنطن على علاقة متوازنة مع جميع اطراف النظام الاقليمي، اي موازنة الجميع عن طريق مواجهة بعضهم البعض، بما يمنع طغيان احدهما على الاخر ويمنع ظهور قوة اقليمية مهيمنة، وهذا ما يجعل من سياسة امريكية داعمة

بشكل مطلق لإيران امر غير ممكن من الناحية السياسية، بل سيفصي حتماً الى نتائج ذات مردود سلبي على المصالح الامريكية[115].

من جانب اخر، يجمع العديد من المعنيين بشؤون العلاقات الامنية السعودية الامريكية ، بأن المملكة العربية السعودية ، سوف تستمر في تبني التعاون الدبلوماسي والدفاعي مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، اذ لاتزال واشنطن هي الخيار الوحيد الذي ينبغي تقبله نظراً لحالة الفوضى السائدة في اوربا وعدم رغبة الصين في تحمل العبء الامني في المنطقة[116].

تلك الأخيرة التي فضّلت خيار عدم المواجهة والركون لجهة إهتماماتها الإقليمية، فضلاً عن سعيها لتأمين خطوط امدادها بالطاقة والحفاظ على مستوى متقدم من النمو الاقتصادي.

- ان ادراك صانع القرار السعودي في التوجه نحو تحقيق قدر من الاستقلالية في السلوك السياسي الخارجي لرسم سياسات جديدة في المنطقة بعد ان وصل التوتر ذروته في اطار العلاقات السعودية – الامريكية جراء الاتفاق النووي الايراني، واعتقاد القيادة السعودية بتراجع اهتمامات ادارة اوباما في الشرق الاوسط ، وتخليها عن المنطقة لصالح ايران على حساب السعودية، اذ قادها هذا الادراك في ان تسوق نفسها نداً لإيران او موازناً لها، بصفتها الراعي لمصالح المسلمين (السنة) في الشرق الاوسط ، وقد بدات تلك السياسات بانطلاق (عاصفة الحزم) والتحالف العربي ثم التحالف الاسلامي العسكري ضد (تنظيم الدولة الاسلامية – داعش) والعمل على بناء علاقات اقتصادية مع العديد من التكتلات العالمية.

وكانت احدى نتائج التحول في العلاقات السعودية– الامريكية، تفاقم الصراع في الشرق الاوسط لأسباب جيوسياسية تغذيه المفردات الطائفية، اذ شرعت السعودية في البحث عن مكان لها بالغ التأثير في تفاعلات وتوازنات

الشرق الاوسط لتلقي بثقلها في سوريا واليمن ومصر ولبنان والبحرين والعراق في اطار الصراع القائم بينها وبين ايران[117].

وعلى الرغم من عدم وجود حجج منطقية تعزز الادراك السعودي بتخلي الولايات المتحدة عن الشرق الاوسط لصالح ايران، نتيجة عدم وجود تحالف او اتفاق امريكي مسبق مع ايران يسمح لها بفرض هيمنتها على المنطقة، الا انه كما يبدو ان مشاعر الاحباط لدى السعودية من سياسات الولايات المتحدة ، رغم وجود تحالف وثيق بين الطرفين، هي عوامل بنيوية تعود الى طبيعة التحالف (غير المتماثل) بين سلطة اقوى وسلطة اضعف، اذ يذهب (جيلين سنايدر) استاذ العلاقات الدولية الى القول في هذا الصدد (ان القوة الاضعف في مثل هذه التحالفات، قد تجد نفسها دائماً بين مخاوف متعارضة من الايقاع والاهمال)[118].

وهذه الدينامية تنطبق تماماً على السعودية عند تحليل علاقتها مع الولايات المتحدة .فحين كانت الولايات المتحدة في ظل ادارة دبليوبوش اكثر عدوانية مع ايران ، كانت القيادة السعودية دائماً ما تشعر بالقلق من امكانية تحملهم ثمن انتقام ايران في حال هجوم امريكي عليها، ومع دخول الولايات المتحدة وايران الى دائرة الحوار والتفاوض ، اخذت السعودية تشعر بالقلق من احتمال قيام الولايات المتحدة بالتخلي عن تحالفها معها والتخلي عن مصالحها في الشرق الاوسط لصالح ايران .

ولعلنا لا نجانب الصواب، اذا قلنا ان حالة التوتر في العلاقات السعودية – الامريكية قد دخلت المرحلة المعلنة، ما يعني ان ذلك سيكون مدخلاً محتملاً لكلا الطرفين لإعادة تقييم العلاقة، لاسيما في ظل تفاقم الصراع في الشرق الاوسط وتصاعد خطورة الدور السعودي وامكانية تهديده للأمن والقيم الامريكية عن طريق دعم الارهاب والتطرف في المنطقة[119].

ويبدو ان التوجه الجديد في السياسة السعودية ، جاء نتيجة اخطائها السابقة التي بدأ يؤشرها كتاب خليجيون امثال (خالد الدخيل) الذي يعزو الاخفاقات التي تعتري تلك السياسة هو فشلها في وضع خطط واستراتيجيات جعلها تتنازل عن الميزة الاستراتيجية لصالح ايران، اذ كان هذا الكاتب، اكثر وضوحاً في المطالبة بسياسة خارجية سعودية احادية اكثر قوة تفترض ضرورة التصرف في المنطقة من دون وجود واشنطن، كما انه يعزو الانتكاسات الدبلوماسية التي منيت بها المملكة العربية السعودية الى اعتمادها المفرط والثابت على القوة الناعمة (الادوات المالية والدبلوماسية) بدلاً من التركيز على القوة العسكرية الخاصة بها، ويقول الدخيل، انه يتعين على المملكة العربية السعودية ان تكون لاعباً في ميزان القوى في المنطقة، وليس ان تكون مجرد طرف في لعبة توازن المصالح[120].

- واخيراً ، لعلنا لا نغالي في وصف المخاطر التي قد تترتب على تغيير المسار بين الدولتين بدلالة المتغيرات الاقليمية ، ولكن مع ذلك لا نستطيع ونحن في معرض الكلام عن مسار ومستقبل العلاقات السعودية – الامريكية ، ان نغفل امرين مهمين[121].

الامر الاول، هو المال والنفط السعودي، فمن المعروف ان الأسس التي ارتكزت عليها العلاقات السعودية – الامريكية اثناء حقبة الحرب الباردة وما بعدها وحتى احداث الحادي عشر من ايلول 2001 ، تقوم على فكرة يكاد يجمع عليها الكثير من الكتاب والمنعنيين بشؤون العلاقات السعودية – الامريكية وهي معادلة ضمان امدادات الطاقة الى الغرب، مقابل الدفاع الامريكي عن المملكة العربية السعودية ضد التهديدات الخارجية، على الرغم من ان هذا المنطق بدا مختلفاً لدى ادارة اوباما، ذلك لأن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة الى النفط السعودي نتيجة لاكتفائها الذاتي من النفط، وقد يكون هذا سبباً في

تغير اولوياتها في الشرق الاوسط، لا سيما ان الولايات المتحدة اضحت دولة مصدرة للنفط والغاز وليس مستورداً له .

غير ان المال السعودي ، ما يزال يشغل الكثير من السياسيين داخل الولايات ذلك بان الاموال السعودية لاتزال قادرة على شراء النفوذ في واشنطن على الرغم من تراجع اعتماد الاقتصاد الامريكي على واردات النفط السعودي ، فحسب (قاعدة بيانات قانون تسجيل الوكلاء الخارجين) في الولايات المتحدة الذي يقضي بان تعلن جماعات الضغط عن تمويلها من الدول الاجنبية ، ومن بينها السعودية ، التي تدافع عنها داخل الولايات المتحدة ، اذ دفعت المملكة العربية السعودية نحو 100 مليون دولار لجماعات الضغط والشركات والاستشاريين والمتخصصين السياسيين والاقتصاديين وللعلاقات العامة على مدى العقد الاول من القرن الحادي والعشرين ، وكل ملوك وامراء الخليج ينفقون مزيداً من الاموال على شركات العلاقات العامة وجماعات الضغط .وليس بغريب ان يصف الرئيس اوباما مراكز الابحاث المعروفة وذات السمعة العلمية المرموقة في واشنطن، على انها (ارض محتله من العرب تروج ما يناسب مموليها)[1]) فالمملكة العربية السعودية تصنف داخل الولايات المتحدة، وبموجب قانون حرية الاديان على انها (بلد ذي مصدر قلق)، ولكن تقليدياً، فان مؤسسة الرئاسة الامريكية، وادراكاً منها لأهمية العلاقة مع السعودية، حرصت على اتخاذ اجراءات متعددة لحماية السعوديين من هذه الانتقادات، على اساس ان انتقاد الحرية الدينية داخل السعودية، قد يأتي بنتائج عكسية، ويؤثر سلباً على المصالح الامريكية في الشرق الاوسط [2]).

اما الامر الثاني، فهو الانطباع التاريخي للعلاقات بين الدولتين ، والذي يشير الى ان انتقادات حادة لسياسة السعودية، يبقى شئناً يندرج ضمن الحوار الدبلوماسي الخاص بدلاً من المناقشات الرسمية العلنية ، ومنه يمكن الاستنتاج

بان تصريحات الرئيس اوباما الاخيرة، جاءت قبل خروجه من السلطة بأشهر معدودة، وتعبر عن وجهة نظر شخصية تزدري ذلك الانطباع التاريخي داخل الولايات المتحدة التي تفرض على الرئيس الا يتخطى مصالح الولايات المتحدة في علاقته مع الشركاء القدماء، وهذا ما اشار اليه اوباما بالقول (بان مؤسسة السياسة الخارجية الامريكية تجبره على معاملة السعودية كحليف)[3]» .

الخاتمة :

بدلالة ما تم عرضه في سياق البحث ، فقد شهدت العلاقات السعودية– الامريكية و على امتداد العقود الماضية، حالات من التقارب والتباعد وفق رؤية الدولتين لمصالحهما القومية، فلم تكن العلاقات بين واشطن و الرياض في حالة ثبات دائم، بل اعتراها حالات من الشد والجذب في منعطفات سياسية شتى منذ الحظر النفطي عام 1973 وصولا الى هجمات الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر 2001 وما تبع ذلك الحدث من تداعيات اقليمية و دولية غير مسبوقة في السنوات اللاحقة، لا سيما غزو و احتلال أفغانستان و العراق عامي 2002 ،ـ 2003 وانطلاق حركات التغيير العربية عام 2011 وما رافقها من فوضى في النظام الدولي ، فضلا عن تطورات القضية الفلسطينية ومساراتها و طموحات ايران الاقليمية.

غير ان تأثيرها كان متبايناً من حقبة الى أخرى و لم يلامس جوهر العلاقة ومرتكزاتها بين الدولتين، بل ضل التحالف السعودي–الامريكي متماسكاً الى حد بعيد.

وقد بدا واضحاً، و على الرغم من ذلك، ان احداث ايلول 2001 كانت المنعطف الاهم في حجم التفاعل السعودي– الامريكي من حيث اختبار قدرة الطرفين في تجاوز تداعيات ذلك الحدث، فضلا عن الحملة الدولية على الارهاب والدور السعودي – الامريكي فيها. رغم تباين هذا الدور بين الدولتين و

ما اعترى العلاقة بين واشنطن و الرياض من حالات توتر و ازمة ثقة بسب الانتقادات التي تعرض لها النظام السعودي بشأن قضايا الاصلاح و الديمقراطية و حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية و التي كان مبعثها في حقيقة الامر ما دار و يدور حتى اللحظة في اروقة الكونجرس و الرأي العام الامريكي و بعض الصحف ومراكز البحوث الامريكية. لذلك ، يغدو بالإمكان القول أن المقومات أو المرتكزات بجوانبها المتعددة و المتداخلة، تشكل الاطار السياسي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الدولتين ، أما المرتكز الاقتصادي فيمكن تحديده في ثلاث مقومات اساسية :

- العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين الدولتين.
- أمن الطاقة (النفط) وما تؤديه المملكة العربية السعودية من دور فاعل ومركب في هذا المجال.
- إعادة تدوير واردات النفط السعودي (البترو دولار) عن طريق النشاط الاستثماري بما يجعل المملكة العربية السعودية جزءاً من المنظومة الاقتصادية الامريكية / الغربية.

وقد بدا ذلك واضحا من خلال حجم الاموال المستثمرة التي بلغت مئات المليارات من الدولارات في مؤسسات المال و الاقتصاد الامريكية.. بما يمكن وصفه في التحليل الاخر ان العلاقة بين الدولتين انما كانت ترتكز على مبدأ الاعتمادية المتبادلة.

كما شكل البعد الامني / العسكري و الاستراتيجي في العلاقات السعودية – الامريكية ركيزة اساسية في اطار المصالح المشتركة بين البلدين حيال ظاهرة سباق التسلح في المنطقة ، وبما تمليه طموحات ايران الاقليمية من مخاطر في ادراك كلا الدولتين كونه يلامس مصالحهما الامنية ، فضلا عن الاتفاقات الامنية الثنائية و مبيعات السلاح ، وكذلك الحال بالنسبة للقواعد و

التسهيلات العسكرية في منطقة الخليج العربي متى اقتضت الحاجة اليها.و قد أثبت الأحداث، ولاسيما اثناء حقبة الحرب الباردة و ما بعدها، بأن الاطار الأمني/ العسكري قد مثل عملية التفاعل النوعي في العلاقات بين البلدين الى جانب المرتكزين السياسي والاقتصادي.

ومن اجل ان تكون العلاقة متوازنة بين الطرفين وبعيداً عن فرض الشروط و الاملاءات، ينبغي ان تكون هذه المرتكزات او المقومات الثلاث في العلاقة مكملة لبعضها البعض، و على العكس من ذلك ، فأن أي خلل في هذا التوازن سيؤثر سلباً على استمرارية العلاقة و نموها بين البلدين.

أن العلاقات السعودية – الامريكية بدلالة ما تم عرضه ، سوف تستمر بتأثير عوامل فوق ثنائية مرتبطة تحديداً ببنية النظامين الدولي و الاقليمي و ميزان القوى الاقليمي الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لإعادة بنائه في المنطقة.

بمعنى، أن المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الامريكية ، ماضيتان باتجاه التلاقي وليس القطيعة ، ومدخلاً جديداً لعلاقة طبيعية جديدة تستند في جزئها الأكبر على الأسس و المرتكزات التي قامت عليها منذ عقود، ولكنها سوف تخضع لما ينسجم و طبيعة التحولات الجارية في بنية النظامين الاقليمي و العالمي.

[1](*) يصنف الكاتب الالماني (ألفن توفلر) مصادر القوة الى ثلاث عناصر هي: السلطة و الثروة و المعرفة.

[0] كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة: شعبان محمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983 ، ص 60 ، و للمزيد من التفاصيل ، ينظر كذلك ، خضر عباس عطوان ، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية ، دار اسامة للنشر، عمان ، الاردن، 2010، ص 6 و ما بعدها .

[20] fawaz A.gerges , America and political Islam : Clash of Cultures or Clash Intersts , Cambridge university press , 1999, P.40 .

[03] قارن مع، مروان قبلان ، العلاقات السعودية – الامريكية: إنفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟ ، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/ قطر، العدد(6)، كانون الثاني، 2014 ، ص 4 .

[04] مروان قبلان، العلاقات السعودية–الامريكية: إنفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟ المصدر السابق، ص 5. وكذلك ينظر، محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر،مركز الاهرام، القاهرة، 1992.

[05] المصدر نفسه ، ص 6 .

[06] أحمد فارس عبد المنعم، الدور السعودي في الاستراتيجية الامريكية، مجلة السياسات الدولية، العدد (67)، 1982، ص 88–89، وكذلك خالد زكريا السرجاني، صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الإسرائيلي للسعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد (93)، 1988.

[07] مارتن إنديك، أولويات السياسة الامريكية في الخليج : التحديات و الخيارات، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2006 ، ص 118 .

[08] حول سياسة الاحتواء المزدوج و حيثياتها و عوامل نجاحها و إخفاقها ينظر ، مارتن إنديك ، المصدر السابق، ص ١٢٢–١٢٧.

[90]James A.baker and lee H Hamilton , The Iraq study Group Report , at : htt//media.usip.org/reports/Iraq-study-report.pdf

[10]() بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، ع/25،2008،ص 6.

[011] حامد محمود، إيران و استراتيجية ملأ الفراغ في العراق، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الاهرام، اغسطس 2009.

[012] سعد الشريف، ويكيليكس و سياسية السعودية العراقية، مجلة الحجاز، على الرابط

http://www.alhejaz.org/seyash/o/19803 .

[013] عقل الباهلي. يعلق على أسباب زيارة محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، NC/الدولة.com في 14/6/2016.

[014] دلالات التوتر المعلن على مسار العلاقات الامريكية– السعودية، على الرابط

http://www.annabaa.org/Arabic/stragicissues/5748Date:25/5/2016

[015] لكن على الرغم من ذلك التصريح، يذهب البعض الى أن الرئيس اوباما كان يعبر عن أفكار كانت تدور في خلده أثناء العقود الماضية مفادها ، أن اطراف أخرى كانت تدفع الولايات المتحدة للتحرك عسكرياً، لكن دون أن تكون هذه الاطراف مستعدة لأداء أي دور يذكر، أي ما يمكن وصفه على أنه (حاجة في نفس يعقوب قضاها)، ينظر، المصدر نفسه.

[160] Toby C.Jones, Saudi Arabia is the Middle East`s Biggest Danger , goldinman 18@yahoo.com,28/2/2016 P.2.

[170] Ibid P.3.

[018] طارق محمد ذنون، العلاقات الامريكية–الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات، السلسة الجامعية (2)، بيروت، ط/1، 2012، ص 76.

[019] مروان قبلان، العلاقات السعودية–الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[020] طارق محمد ذنون، المصدر السابق، ص 78.

[021] مروان قبلان، المصدر السابق، ص 30.

[220] Samuel Huntington, The Clash of Civilisations and the Remaking of word orderm New York: Simon and Schuster, 1996

[230] Edward Morse and James Richard, The Battle for Energy Dominance, Foreign Affairs, vol.81, no.2, March-April,2002 P.26.

[240] Ibid, pp.16-31.

[250] Ibid, p.30.

[026] نقلاً عن، نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

[27](*) نفى بيان رسمي عن الحكومة السعودية في نيسان/ابريل ١٩٩١ تقارير اسرائيلية تشير الى أن السعودية تخطط للاعتراف بالدولة اليهودية، نقلاً عن ابن حثلين، ص ٢٥٧.

[0] المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

[028] راجع الفصل الاول من الدراسة.

[029] مروان قبلان، المصدر السابق، ص 9.

[030] نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص 301.

[031] المصدر نفسه، ص 302.

[032] خضر عباس عطوان، جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي.. خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مجلة آراء حول الخليج 824، دبي، مركز الخليج للأبحاث 2011، ص 39.

[033] نايف بن حثلين، ص 302.

[34]Final Report of the National commission on Terrorist Attack upon the U.S , the 9/11 commission Report , New York, w.w. Norton and Co.2004 , pp.199-200

[035] مروان قبلان، المصدر السابق، ص 10.

[36] Sharon otterman, Saudi Arabia:Wihrawal of U.S. Forces, May 2, 2003, at: http://www.cfr.org/saudi-arabia-withrawl-us-forces/p7739

[037] فؤاد ابراهيم، العقيدة والسياسة (الوهابية و آل سعود نموذجاً)، بيروت، دار الميزان،2012، ص 120.

[038] بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، سلسلة اوراق الجزيرة،ع (18) الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، قطر–بيروت، 2010، ص ص 11–12.

[039] حميد حمد السعدون، المسلمون في الولايات المتحدة الامريكية.. مشكلات الاندماج قبل وبعد 11ايلول/سبتمبر 2001، سلسلة دراسات استراتيجية، ج(109) مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، تشرين الاول 2010، ص ص 25–26.

[040]أشرف سعد العيسوي، السياسة الامريكية تجاه النظام الإقليمي الخليجي 2001–2008، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، 2010،ص 123.

[41] Willim B.Gunadt , Saudi Arabia in the 1989 ,s, op.ait p.4.

[042] نايف بن حثلين، صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، بيروت، 2013، ص 252.

[043] نايف بن حثلين،صراع الحلفاء:السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962،المصدر السابق، ص 256.

[44] Neseer Aruri, Dishonest Borker The U.S. pol in Israel and Palestine, Cambridge, MA South End Press, 2003,pp.73-74.

[045] غسان سلامة، العلاقات السعودية– الامريكية منذ عام 1945 ، مصدر سبق ذكره ، ص 223–312 .

[046] غسان سلامة ، العلاقات السعودية – الامريكية منذ عام 1945 ، مصدر سبق ذكره، ص 223.

[047] المصدر نفسه ، ص 236 .

[048] ابراهيم محمد العواجي ، العلاقات الاقتصادية و السياسية الامريكية – السعودية ، مجلة شئوف امريكية – عربية ، ع/7 ، شتاء 1983 / 1684 ، ص 1.

[49]William B. Qundt, Saudi Arabia in the 1980: Forigen policy, security and oil, The Brooking Insitution, Washington, 1981, p.80.

[050] حسن ابو طالب، السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، المصدر السابق، ص ١٢٠–١٢١.

[051] أحمد بن زيان عمر ، العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار الملك عبد العزيز ، ٢٠٠٢، ص ٣٧–٣٨.

[052] المصدر نفسه ، ص ٣٨، وكذلك هالة أبو بكر سعودي ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣، ص 39.

[053] يوسف إبراهيم الجهماني، الاسلام والغرب: العلاقات السعودية– الأمريكية إنموذجاً، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، 2003، ص 54.

[054] ريتشارد بريس، أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر –تنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، بيروت، بلا، 2005، ص ١٣–١٠٤.

[055] اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج و تحديات الصراع الدولي، الكويت، شركة ربيعان للنشر، ١٩٨٤، ص ١٠٢.

[056] المصدر نفسه ، ص ١٠٤.

[057] بول آرتس ، دور الطاقة و الأمن في استمرارية العلاقة الامريكية – السعودية ، في مجموعة باحثين: المملكة العربية السعودية في الميزان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول ، 2012، ص ٤٨١.

[058] عبد العزيز بن محمد آلِ الشيخ ، الاستراتيجية السعودية – دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق ، ط/١ ، بيروت ، دار الرافدين ، ٢٠١١ ، ص ١٣٢.

[059] أحمد صدام ايدام ، الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي .. الواقع والمستقبل السعودي إنموذجاً، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد، ص ٢٣٧.

[060] أحمد صدام ايدام ، الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي .. الواقع والمستقبل السعودي إنموذجاً، المصدر السابق ، ص ٢٣٧.

[061] بول آرتس، دور الطاقة و الأمن في استقرارية العلاقة السعودية – الامريكية، المصدر السابق، ص 489.

[062] المصدر نفسه، ص 488.

[063] المصدر نفسه، ص 132.

[064] نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص 112.

[065] نقلاً عن، المصدر نفسه، ص 115–116.

[66] Daukwryt A. Rustow , U.S-Saudi Relations and the Oil Crisis of the 1980`s , Foreign Affairs, 55 , April , 1977, P.503.

[67] مروان قبلان، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[68] نايف بن حثلين، مصدر سبق ذكره، ص 267.

[69] المصدر نفسه، ص 267.

[70] National Sucurity council, A Natianal Sucurity Strategy for a new century, Washington DC December, p.21.

[71] Saman Sepehri, The Geopoilics of oil international Socialist Review 26 November- December, 2002, pp.11-12.

[72] نقلاً عن، نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص 268.

[73] Mathew R.Simmins, Twilight in the Desert: The coming Saudi Oil Shock and the world Economy, New Jersy, John Wiley and Sons, Inc, 2005, pp.82-83.

[74] نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص 269.

[75] المصدر نفسه،ص 269.

[76] Henry Kissinger, Years of Renwal, New York, Touchston, Simon and Schuster ,1999, p.677.

[77] Ibid, p.679.

[78] راجع الفصل الاول.

[79] Martin Tolchin, Foreigner`s political Roles in US Grow by Investing, The New York Times, 30 Dec, 1985.

[80] روبرت ليسي، المملكة من الداخل، مصدر سبق ذكره، ص 192.

[81] فرانك غاردنر، ما هي درجة التوتر في العلاقات الامريكية – السعودية، موقع BBC العربية في 19 ابريل/نيسان 2016، على الرابط Arabia
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/04/160418-Saudi

[82]Christopher M.Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relation, Spocist in Middle Eastern Affairs, Februry 5, 2016, p.28.

[83] Ibid, p.29

[84] للمزيد من التفاصيل عن هذه الصفقات، ينظر، Ibid,pp.30–32.

[85] التقرير الاستراتيجي، مركز الاهرام، مجلة السياسة الدولية، ع (204)، ابريل 2016.

[86]Christopher Blanchard, opict, p.29.

[87]Ibid, p.30.

[88] Carl Brown , International Politics and The Middle East : Old Rules , Dangerous Qame , Princeton University Press 1984 P.3

[89] Brunce Moon , The State in Foreign Policy , in L.Neack , J.Prentice Hall , 1995 , P.197-198

[90] Johan Galtung , Astructural Theory of Imperialism , Journal of Peace Research , Vol -8 , No.2 , 1971 , P.81

[91] Oran Young , political Discontinuities in The international System , World Politics , Vol.20 , No.3 , April, 1968

[92]Raymond Hinnebusch and Anounshiravan Ehteshami , eds , The Foreign Policies of Middle East States , Bouler , Co , Lynne Rienner Publishers , 2002 , p.5-6

[93] نايف بن حثلين ، صراع الحلفاء : السعودية و الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٩٦٢، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤–١٥.

[94] المصدر نفسه ، ص ١٥.

[95] Hans Morgenthau , Politics among Nations : The Struggle for Power and Peace , New York , Alfred A.Knopf , 1978 ,P.192-193

[96] Stephen Walt , The Origius of Allianes , Ithaca , NY , Cornell University Press , 1987 , P.5

[97] نايف بن حثلين ، المصدر السابق ، ص ١٧.

[98] المصدر نفسه ، ص ١٧.

[99] Steven David , Explaining Third World Alignment , World Politics , Vol .43 , No.2 , 1991 , P.233

[100] نايف بن حثلين ، المصدر السابق ، ص ١٨.

[101] نداف سافران ، المصدر السابق ، ص ٤٢.

[102] نايف بن حثلين ، المصدر السابق ، ص ١٨.

[103] Gregory Gause III , The Foreign Policy of Saudi Arabia , In Hinnebusch and Ehteshami , op cit , P.193

[104] Raymond Hinnebusch, the Internatinal politics of The Middle East , Manchester University Press , 2003 , P.131

[105] يعّرف الارهاب أمريكياً بأنه "عنف مخطط له بحوافز سياسية وموجه ضد أهداف غير مقاتلة.. وانه ينفذ من قبل مجموعات (دون قومية) أو من عملاء سريين، وغالباً ما يسعى الى التأثير في جمهور معين، ينظر بهذا الصدد، U.S Department of state, office of the coordinator for counterterrorism, patterns of Global Terrorism 2003, Washington DC, state Dept , publication 11124,April2004, p.xii.

[106] غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، المصدر السابق، ص 223.

[107] محمد السعيد إدريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000، ص ٣٦٢.

[108] خالد زكريا السرحاني ، صفقة الصواريخ الصينية و التهديد الاسرائيلي للسعودية ، مجلة السياسة الدولية المصرية العدد (193) ، يوليو / 1988، ص .

[0109] للمزيد من التفاصيل ينظر: ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج .. واقع و خيارات، دعوة الى أمن عربي و اسلامي في الخليج ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ١١٦-١١٩.

[0110] عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)اكتوبر 1993، ص ٦٢.

[111()] Hillary Clinton,Americas pacific centuey ,Forrign policy,November,2011, at:http www.foreigh policy .com articles 20111011 americas – pacific-centary

[112)(] George Friedman ,The U.S- Iraq Talks :Ideology and Neceesity, stratfor ,November,12,2013,athttp:goo.gl 3r weak.

[0113] جمال خاشقجي،اوباما يفر.. وسوريا فيتنام لإيران... ماذا عن السعودية ، جريدة الحياة في 16/10/2013.

[0114] ينظر، صحيفة الحياة الصادرة في 10/12/2013، على الرابط: Details / http:al-Hayat.com 58054

[115()] Rachel Bronson, Swapping Riyadh for Tehran is not the Answer ,the New yourk times,November , 26,2013,at:http:www.nytimes.com roomfordebate 201311 25 us-relations-with-iraq0thaw-and-allies-shiver swapping – Riyadh-for-tehran-is-not-answer

[0116] فردريك ويري، ما تفسير افراط السعودية في التعبير عن ضيفها، مركز كارنغ للشرق الاوسط/،15 اكتوبر 2013.

[0117] كرار البديري، دلالات التوتر المعلن على العلاقات السعودية– الامريكية، على الرابط : http://annaba.org/arabic/strategicissues/5748 في تاريخ 15/5/2016.

[0118] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[0119] المصدر نفسه.

[0120] فردريك ويري، المصدر نفسه.

[0121] كرار البديري، المصدر نفسه.

[1] هذا فضلاً عن صفقات الأسلحة والاستثمارات السعودية الهائلة في مؤسسات الاقتصاد والمال الأمريكية. ينظر بهذا الصدد: فرانك غاردنير،ما هي درجات التوتر في العلاقات السعودية – الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

[2] كرار البديري، دلالات التوتر المعلن في العلاقات السعودية – الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر نفسه.